مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٧١٣

الجمعة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ويسنومورتي	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد هنزه
	إيطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد جمعة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن
(S/1996/941)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن S/1996/941

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وإسرائيل وأيرلندا والبرتغال وبلجيكا وبوروندي والدانمرك ورواندا وزائير والسويد وغابون وفنلندا والكاميرون وكندا والكونغو ولكسمبرغ والنرويج والنمسا وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، عملا، لأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد انسانزي (بوروندي)، والسيد كايينامورا (رواندا)، والسيد لوكابو خايوجي انزاجي (زائير) المقاعد المخصصة لهم إلى طاولة المجلس. كما شغل السيد زولويتا (اسبانيا)، والسيد أيالون (إسرائيل)، والسيد كامبيل (أيرلندا)، والسيد كاتادينو (البرتغال)، والسيد بايكلاندت (بلجيكا)، والسيد كيمبير غ (الدانمرك)، والسيد أوسفالد (السويد)، والسيد دانغي ريواكا (غابون)، والسيد برايتنشتاين (فنلندا)، والسيد بوم (الكاميرون)، والسيد فاولر (كندا)، والسيد أبيبي (الكونغو)، والسيد وولزفيلد (لكسمبرغ)، والسيد بيورن ليان (النرويج)، والسيد سوخاريبا (النمسا)، والسيد بيغمان (هولندا) مقاعد إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1996/941، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/943، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إسبانيا وألمانيا وأندونيسيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبوتسوانا وبولندا وجمهورية كوريا والدانمرك وزائير وشيلي وغابون وغينيا - بيساو وفرنسا وكندا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج وهندوراس وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. كما انضم إلى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/943 إسرائيل والسويد وفنلندا والكاميرون والكونغو ولكسمبرغ والنمسا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1996/922، وهي رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، يحيل بها نص البلاغ الصادر عن الدورة الرابعة غير العادية للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها التي عقدت في أديس أبابا يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛ و S/1996/942 وهي رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن؛ والوثيقة S/1996/944، وهي رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من الممثل الدائم لأريتريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن.

وقد تلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة من الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجهة من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، والتي ستصدر بوصفها الوثيقة S/1996/945.

المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل زائير الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد لوكابوخابوجي انزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي. فنحن تربطنا علاقات شخصية منذ سنوات عديدة. ونحن سعداء غاية السعداء لرؤيتكم تترأسون المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، الذي سيكون شهرا صعبا للمجلس.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر الممثل الدائم لهندوراس على العمل الذي قام به بوصفه رئيسا للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وباسم بلدي، أود أن أعرب عن خالص شكرنا للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على مبادرته المتمثلة في عرض مسألة الحالة السائدة في شرق زائير على مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشيد بكندا إشادة تستحقها عن جدارة وبإبنيها الموقرين السفير كريتيان والجنرال باريل، اللذين قبلا مهمتهما البالغة الصعوبة بالنيابة عن الأمم المتحدة التي نعتز بها جميعا.

في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٦٠، حصل بلدي على استقلاله وسيادته الدولية. وبعد أشهر قليلة، اندلعت الاضطرابات في البلد وأدت إلى جعل مجلس الأمن الدولي يتناول مسألة الحالة في بلدي وأن يهب لنجدته وإنقاذ وحدته وسلامة أراضيه. واليوم، يجتمع نفس ذلك المجلس ليدرس حالة عدوان واضح يشهده العالم كله بل ويعترف به المعتدون أنفسهم.

إن جيراننا الذين ظلت تربطنا بهم علاقات أخوية لمدة ٣٤ عاما أصبحوا يظنون الآن أنهم ينتمون إلى امبراطورية هيما. وقد قامت رواندا، التي تسلمت سلطاتها مقاليد الحكم بقوة السلاح، بإجبار شطر كبير من سكانها على الرحيل من بلدهم. وأصبح ٨٥ في المائة من هؤلاء السكان يعيشون في معسكرات يطلق عليها إسم "مخيمات اللاجئين". ومع ذلك فإنني أشك في أن بعضكم أتيحت له الفرصة بزيارة تلك المعسكرات المسماة "بمخيمات اللاجئين". وأنا واثق من أن الذين أتيحت لهم هذه الفرصة سيتذكرون طويلا الأحوال التي يعيش فيها هؤلاء السكان. لقد أضحى الناس يعيشون حياة أشبه بحياة الحيوانات في خيام وفي ظروف يعجز عنها الوصف. فتتجمع أسر بكاملها لتعيش معا ولتقضي حاجاتها معا. هذه هي الحياة في تلك المخيمات.

ولا اريد أن أصيب المجلس بالسأم أكثر من ذلك بالكلام عن موضوع المخيمات. إن هذه الحالة تجعل سلطات كيغالي غير مكترثة. ويوما بعد يوم تهلل قائلة إن الأمن سائد في رواندا. فإذا كان الأمن سائدا في رواندا، فلماذا لا يستطيع سكان المخيمات الذين يعيشون في ظل ظروف لا توصف الاستفادة من هذا الأمن؟ انهم أحياء ولكنهم لاجئون، فقدوا كل شيء، حتى كرامتهم.

وليس هناك من سبيل لاقناعنا بأن ٨٠ في المائة من السكان مجرمون، ولكن ما دمنا بصدد الحديث عن الجريمة، فالجريمة على حد علمي طبقا لقوانين بلداننا يرتكبها أفراد. ولا يستطيع إمرؤ أن يتهم شعبا بأكمله بارتكاب جريمة على أساس جماعي. لقد ارتكبت جريمة إبادة الأجناس في الحقيقة، ولكن من الذي رتب لها؟ ومن الذي نفذها؟ انهم الرونديون أنفسهم. أنا أوافق على أنه كان هناك ضحايا من التوتسي، ولكن علينا ألا ننسى أن هناك ضحايا من الهوتو أيضا. وهناك من بين الذين تلاحقهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أفراد من التوتسي كانوا يتولون السلطة في ذلك الوقت، كما يوجد الآن أفراد من الهوتو يتولون السلطة. ومن يدري فربما يجد هؤلاء أنفسهم أيضا في الغد متهمين بارتكاب جريمة إبادة الأجناس ضد أشقائهم.

وبلدي لديه تقليد في الترحيب باللاجئين، وخاصة لاجئي رواندا. وفي عام ١٩٥٩ استقبلنا موجة من اللاجئيم استقروا في بلدنا، يتولى نفر من أبنائهم السلطة الآن في كيغالي. وفي عام ١٩٧٢ استقبلنا لاجئين أيضا ولكنهم كانوا غير مسلحين. وفي عام ١٩٩٤ تفجرت المأساة في رواندا، واستقبلت زائير أكثر من ٢,٥ مليون لاجئ. وعلى سبيل المثال، فإن ألمانيا وهي بلد متقدم النمو وأغنى من زائير، بلد يتمتع بإمكانات أفضل، ولديه هياكل تمكنه من تدبير أمور اللاجئين، استقبلت ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ من يوغوسلافيا السابقة. ولم تتحرج ألمانيا من الشكوى من العبء الذي يمثله هؤلاء اللاجئون على أراضيها. ولكن، تصوروا حال زائير - التي ليس لديها إمكانيات، وتعاني

من أزمة مالية، وتعيش أزمة اجتماعية، وأزمة اقتصادية - وهي تستقبل أكثر من خمسة أضعاف عدد اللاجئين الذين استقبلتهم ألمانيا. وألمانيا تعرف كيف كافأها أولئك اللاجئون على كرمها. واليوم فإن زائير في نفس القارب.

الذين استقبلناهم في زائير وأطعمناهم وكسيناهم، عادوا من الباب الخلفي مدججين بالسلاح ليقتلوا أهالينا الزائيريين. وهذا هو السبب الذي يجعلني أود أن أكرر من جديد، أمام هذا المجلس، موقف زائير الموضح في الرسالة التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن هذا الصباح. إن زائير تعتبر أن السبب الرئيسي للأزمة القائمة في زائير الشرقية يكمن في مشكلة اللاجئين من رواندا أو بوروندي. ولذلك فإننا نطلب إلى المجتمع الدولي أن يتدخل ويمارس ضغطا على كيغالي، وأن يضمن على الأخص أن يعيد قادة كيغالي مواطنيهم ثانية إلى بلدهم. وإنني مؤمن بأنه ما أن تحل مشكلة اللاجئين فإن المنطقة سيعود إليها الهدوء من جديد. واستطيع أن أضمن حدوث ذلك، لأن زائير عاشت على مدى ٣٤ عاما في ظل علاقات طيبة مع رواندا وبوروندي.

وقد وافق بلدي زائير على اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر اقليمي للنظر في المشكلة في المنطقة. بل أن بلدي، زائير، قدم اقتراحا للأمين العام من خلال رئيس جمهورية زائير بقبول وزع مراقبين على طول حدودنا مع جيراننا. وكانت زائير البلد الوحيد الذي رحب بمبادرة الأمين العام، اعتقادا منه أنها يمكن أن تساعد على حل الأزمة في رواندا وبوروندي. ولكن ما الذي فعلته رواندا؟ لقد رفضت رواندا تلك المبادرة. ودعت إلى رحيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا؛ وخفضت رواندا العدد المقترح لموظفي الأمم المتحدة المسموح لهم بالبقاء في كيغالي إلى الحد الذي لا يمكنهم من العمل بفعالية. وجرى تخفيض المنظمات غير الحكومية المسموح لها بالعمل في رواندا إلى أقل حد.

ولكن ما الذي كانت رواندا تحاول أن تفعله؟ ربما لا يعرف المجلس ذلك. فرواندا لديها هدف واضح للغاية وهو التخلص من جميع الشهود. وتعرف رواندا أنه منذ فترة من الزمن، وعلى طول حدود زائير، ألقى أحد القادة المحليين بخطاب ملتهب دعا فيه إلى تشكيل جيش. وما نعانيه اليوم هو من جرائر هذا الخطاب وتذكرت رواندا أنها تنتمي إلى امبراطورية الهيما وهي تسعى لاستعادة هذه الأمبراطورية؛ وهذا حقها، ولكننا نذكر رواندا بأن هناك مبدأ مكرسا في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية لا يود أي بلد افريقي انتهاكه: وهو حرمة الحدود التي رسمت بعد الاستقلال.

وفيما يتعلق بحالة اللاجئين، كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يقف لا مباليا وغير مكترث بما يحدث في كيغالي؟ كيف يمكننا أن نقبل وجود حكومة مشكلة من عرق واحد تطرد أغلبية سكان بلدها ثم تحكم باسم هؤلاء السكان أنفسهم. ان المبدأ الذي تصدى له المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك عندما حاول إيقاف التطهير العرقي قد أصبح مسألة معتادة بالنسبة للحكومة في كيغالي. إن قبيلة تمثل ٨٥ في المائة من السكان قد طردت من دولة رواندا والمجتمع الدولي يكتفي بمتابعة الحالة، ولا يمارس أي ضغط من أي نوع على كيغالي لإعادة هؤلاء السكان.

وقد قدم بلدي مقترحات عندما غزت موجات اللاجئين الروانديين بلدي. وكنا ندرك أن هناك عناصر مسلحة فيما بين اللاجئين تعبر الحدود، وقد قمنا بنزع سلاح بعضهم، ولكن كيف يمكننا نزع سلاح كل فرد منهم؟ لم نستطع احتواء كل هذه الجماهير. وقد كانت الأمتعة التي يحملونها على رؤوسهم تحتوي أحيانا على أسلحة ولكن عجزنا عن تفتيشها. ومع ذلك، قدمنا اقتراحا إلى مجلس الأمن وإلى الأمين العام. وقد حددت زائير مواقع يمكن فيها فصل العناصر المسلحة عن اللاجئين المدنيين.

ويمكن لأعضاء المجلس السابقين أن يشهدوا على رد فعل المجلس في ذلك الوقت: "إن ذلك أمر سيكون باهظ التكلفة". وتتطلع زائير اليوم إلى أن تعرف ماذا ستكون تكلفة العملية التي نوشك على القيام بها. لقد كان تردد مجلس الأمن هو الذي تسبب في وجودنا في الحالة التي نجد فيها أنفسنا اليوم.

وفيما يتعلق بعقد مؤتمر إقليمي، فقد أنيط السفير جيسوس، ممثل الرأس الأخضر، بمهمة سعيدة. هي النظر مع زعماء المنطقة في إمكانية التقائهم سويا. وقد رفضت رواندا انعقاد هذا المؤتمر. واليوم، نجد في الولاية المسندة إلى السفير كريتيان - الموجود في

المنطقة - أن من المتوخى عقد هذا المؤتمر ونود أن نقول للمجتمع الدولي إنه لو كانت المبادرة الخاصة بعقد المؤتمر التي عهد بها إلى السفير جيسوس قد نفذت، لما كنا نجلس هنا متحسرين على موت كل أولئك الذين قضوا نحبهم.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يمارس مزيدا من الضغط على كيغالي حتى يمكن حل مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى بلدهم.

إن بلدي ضحية عدوان واضح. وقد كنت في هذه الغرفة بوصفي ممثل زائير لدى مجلس الأمن في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وقد كنا في ذلك الوقت في حالة مماثلة: حالة عدوان ترتكبه دولة ضد أخرى في جزء مختلف من العالم. وقد جيشنا جيشا لمكافحة ذلك العدوان، ولهذا لا يمكننا أن نفهم التهيب الذي يتناول به مجلس الأمن العدوان ضد بلدي.

اليوم زائير؛ وبالأمس كانت الكويت؛ ولكن من يعرف دور من سيكون غدا؟

لقد بدأت بشكر كندا وابنيها الموقرين اللذين وافقا على القيام بهذه المهمة. وأود أن أقول بضع كلمات عن تكوين القوة التي يجري التفويض بتشكيلها حاليا. وسأكون موجزا لأن التفاصيل ترد في الرسالة التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن هذا الصباح. ومع ذلك، اسمحوا لي بأن أذكر بأن زائير ترغب في أن تستشار في جميع الأوقات بشأن هذه العملية، وقد ترفض عروضا من جانب بعض الدول التي تعتبرها تعمل جنبا إلى جنب مع المعتدين.

وفي الختام، أود أن أعود إلى الصور التي تعرضها إذاعة "سي إن إن" الحبيبة طوال اليوم. إنها تعرض علينا طابورا من النساء والأطفال يتجولون في مكان ما - لا أعرف في أي اتجاه - وقد أفادتنا بعودة اللاجئين إلى بلدهم الحبيب، رواندا.

نحن لسنا مغفلين. إن هذا تكتيك مخادع تقوم به رواندا. لقد ذهبت قوات الجبهة الوطنية الرواندية في غوما إلى معسكر موغونغا لمطاردة اللاجئين القلائل الذين لا يزالون في المعسكرات، وقادتهم إلى الطريق إلى غيسيني. وذهب مجلس الوزراء الرواندي بأكمله إلى غيسيني ليقول "إننا نرحب الآن بأشقائنا العائدين". يا للعار! يا للعار. لقد ظل هؤلاء الناس يعيشون طوال سنتين مثل الحيوانات، والآن يذهب مجلس الوزراء الرواندي إلى غيسيني ليرحب بهم.

لا يجب أن ينخدع مجلس الأمن بمثل هذه المناورات. إن رواندا هي سيدة هذه الألاعيب، ولنذكر أن رواندا قد طلبت من الأمم المتحدة أن تترك لها المعدات التي استخدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وكان طلبها هذا بمثابة استهزاء بالأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن امتنان بلدي الخالص لمشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن؛ وإنه سيمكن من نشر هذه القوة المتعددة الجنسيات في شرق زائير، أولا لأغراض إنسانية ثم يتيح امكانية تمديد ولاية القوة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر المجلس مرة أخرى، كما أود أن أحتفظ بحقي في الكلام ثانية في وقت لاحق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زائير على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل رواندا، وأعطيه الكلمة.

السيد كييناموورا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على توليكم منصب رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن مقتنعون بأن المجلس تحت قيادتكم في أيد أمينة. ونود أيضا أن نشكر السفير غيراردو مارتنيز بلانكو، ممثل هندوراس، على إدارته الماهرة لعمل المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

سوف أرد على البيان الذي أدلى به ممثل زائير، ولكنني سأعفي هذا المجلس الموقر من بيان مطول ومضلل حتى نستفيد فعلا من الغرض الذي أنشئ من أجله هذا الجهاز.

لقد أخذنا، على مدى ٤٨ ساعة مضت، نسجل عبور ١٠٠ لاجئ من زائير إلى رواندا كل دقيقة.

ونتوقع أن الجزء الأكبر من لاجئي رواندا سيكونون، مع بداية الأسبوع المقبل، قد عادوا إلى وطنهم الأم. وترحب حكومة رواندا بعودة رعاياها التي طال انتظارها ونعتقد أن الظروف قد أصبحت مهيأة الآن للعودة المنظمة لعدد أكبر كثيرا من اللاجئين. ويسعدني أيضا أن أبلغ المجلس بأن مجلس الوزراء كله صحب رئيس رواندا إلى مدينة غوما، على الحدود الزائيرية، للترحيب باللاجئين العائدين.

ولقد عبئت الأجهزة المحلية والحكومية في سائر أرجاء البلاد من أجل إعداد مراكز استقبال اللاجئين، حيث سيجري استقبالهم قبل عودتهم إلى ديارهم.

وفي ضوء هذه التطورات التي تلقى الترحيب، ترى حكومة رواندا أن القوة المتعددة الجنسيات المقترحة لم تعد ذات أهمية، على الأقل، فيما يتعلق بإنقاذ اللاجئين الروانديين في شرق زائير.

ومع تغير الحالة في شرق زائير، ينبغي تغيير خطط القوة المتعددة الجنسيات المقترحة حتى تتكيف مع الحالة المتغيرة في الميدان. وفي هذا الصدد، ربما ينبغي أن تكون القوة المتعددة الجنسيات أصغر حجما، وأن تعيد النظر في الموقع الذي ترابط فيه، وأن تسعى الى ولاية جديدة، وأن يكون بمقدورها التصدي بسرعة لمهمتها الإنسانية الخالصة. وأن ولاية القوة المتعددة الجنسيات ينبغي أن تكون لفترة محدودة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة شهور كحد أقصى.

فإذا كان سيعاد النظر في القوة المتعددة الجنسيات المقترحة، في ضوء الظروف المتغيرة في الميدان، فينبغي منحها ولاية نزع سلاح جنود الحكومة الرواندية السابقة وأفراد الميليشيا الذين أخذوا الآلاف من اللاجئين الروانديين رهائن في المخيمات الواقعة شرق زائير. وبالإضافة الى ذلك، ترى حكومة بلدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من خلال توفير الموارد الكافية لتسهيل تأهيل اللاجئين العائدين واندماجهم في المجتمع.

وفي هذا الصدد، تود حكومة رواندا أن تحث المجلس على ألا يتعجل في اعتماد قرار قبل أن يحصل على الحقائق كاملة - والحقائق المتعلقة بالظروف المتغيرة في الميدان. وحكومة رواندا لن يكون لها أية صعوبات في هذا الشأن.

والمساعدة الإنسانية المطلوبة ينبغي إيصالها الى رواندا لتلبية الاحتياجات الإنسانية التي برزت للتو.

وأود أن أقول إنني لم أتوقع أن يضطر المجلس الى الاستماع الى بيان من ممثل زائير، ولذا أود هنا أن أنكر وأفند المزاعم التي ساقها وفد زائير.

إن الخلفية التاريخية التي أشار إليها ممثل زائير سبق أن قدمت لهذه الهيئة الموقرة من خلالكم، سيدي، في الوثيقة التي قدمت الى مجلس الأمن - وهي الوثيقة S/1996/869 المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر - التي أوضحت الأسباب الجذرية للأزمة في زائير. نحن لسنا مسؤولين عن البؤس الذي تعانيه زائير. ونحن لسنا مسؤولين عن "نزع الجنسية" عن مواطنيها. وإن حكومة رواندا تدرك أن زائير جار قديم، ولسنا نضمر أي شيء ضد زائير، ولكن زائير ينبغي ألا يكون لديها أي شيء ضد مواطنيها.

لقد أشرت باختصار الى الوثيقة التي ذكرتها لاعتقادي بأنها ستوفر على المجلس عناء الانشغال في مناقشة طويلة مملة للحاضرين هنا.

وأود أن أشكركم، سيدي، لإتاحتكم لي فرصة الإدلاء بهذا البيان وإيضاح موقف حكومة بلدي في معالجة هذه المشكلة العاجلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل بوروندي، وأعطيه الكلمة.

السيد انسانزي (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بداية، أن أعرب عن تقديري، سيدي، لأسلوبكم في العمل بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن، وهو أسلوب يعكس مزايا سياسة عدم الانحياز، أي الحياد والسلوك التوفيقي والتفاني في خدمة المبادئ المقدسة لميثاق الأمم المتحدة. ولهذه المجموعة من الخصال الرفيعة التي اجتمعت فيكم، فإنكم تستحقون منا أعظم الثناء.

(تكلم بالأسبانية)

والسفير مارتينيز بلانكو يستحق أيضا امتناننا ولكنه يستحق قبل كل شيء تهانينا على ما أحرزه من نجاح أثناء شغله منصب رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

(تكلم بالفرنسية)

إن بياني المكون من ثلاث صفحات سيبرز الحاجة الى تحديد أسباب المشكلة بمجملها القائمة في منطقة البحيرات الكبرى والى استئصالها.

إن الإنسانية لترتعد فرائصها لدى رؤية الأهوال التي حلت بمليون ونصف مليون إنسان. لقد حكم على موجة من المد البشري بالاستشهاد. وهناك أسباب بعيدة ومباشرة لهذه المعاناة. فالإبادة الجماعية التي طحنت قرابة مليون ضحية في فترة ثلاثة شهور طردت مليون إنسان آخر من وطنهم. وهذه الظاهرة المزدوجة والمفجعة جدا هي السبب البعيد وأن يكن الرئيسي للبؤس الرهيب الذي انفجر في شمال كيفو وجنوب كيفو. وفي هذه الملحمة الحقيرة التي فرضت على اللاجئين، فإن اللوم الأكبر ينبغي أن يلقى على عاتق الجيش الرواندي السابق وميليشيا انتراهاموي التابعة له، التي بعد أن عادت للتحصن في مخيمات اللاجئين، قامت بأخذ هذه المخيمات رهائن لاستخدامها كدروع بشرية.

وهناك أسباب مباشرة أخرى لهذه المعاناة. فطوال ثلاث سنوات حتى الآن، لم تكف مختلف الدوائر السياسية الدولية، والعديد من المنظمات الإنسانية وفي مقدمتها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والعديد من الحكومات، وبخاصة حكومات بوروندي ورواندا وزائير، عن إصدار التحذيرات عن الخطر الجسيم الذي يمثله في أنحاء منطقة البحيرات الكبرى وجود مليون لاجئ يتكدسون على تخوم هذه البلدان الثلاثة. فالمؤامرات العسكرية والأعمال التخريبية للقوات الرواندية السابقة ومن يدعمونها، أي ميليشيا انتراهاموي، استمرت في تسميم العلاقات بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وتحديدا، بين بوروندي ورواندا وزائير. وإن الأعمال العدوانية المتقطعة الموجهة ضد بوروندي ورواندا من جانب قوات الجيش الرواندي السابق وميليشيا انتراهاموي كانت إشارات تنذر بالتدهور العام في الحالة وبالانفجار الوشيك في المنطقة.

ولما كانت الدول الثلاث تدرك إدراكا تاما الخطر الهائل الكامن في وجود عدد كبير من اللاجئين على حدودها المشتركة، فقد وحدت صفوفها في العمل، مدعومة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خصوصا، ولم تكف عن دق ناقوس الخطر والتماس مساعدة المجتمع الدولي للاضطلاع بالعملية الثلاثية التي اعتبرتها أساسية: إعادة اللاجئين الى أوطانهم الأصلية؛ ونزع أسلحة ما يقرب من ٤٠٠٠٠ جندي رواندي هاربين واتباعهم، أي ميليشيا انتراهاموي؛ وأخيرا، إيواء اللاجئين، الذين يختارون البقاء في الخارج، في مخيمات بعيدة عن الحدود.

وقد اقترحت في مناسبات كثيرة بدائل عديدة. وبالرغم من اقتناع مجلس الأمن بوجاهة هذه النداءات الملحة، التي أعيد تكرارها مرة تلو الأخرى، فإنه رفض أن يتخذ خطوة جريئة، مدعيا وجود عقبات كثيرة بدلا من التصدي للموقف وتحييد القوات الرواندية السابقة والميليشيات. وكان هؤلاء الأشخاص مدججين بالسلاح، ويواصلون فوق كل ذلك، القيام بأعمال العدوان على دولنا وإشاعة البؤس في صفوف شعوبنا. وهذا المناخ غير الصحي تردى في النهاية فأصبح برميل بارود خطير أدى بصورة لا رجعة فيها ولا مهرب منها إلى الكارثة الحالية.

وفيما يتعلق بالتفاعل بين أسباب الأزمات المزمنة في منطقة البحيرات الكبرى، فإن التحليل المتروي يبين أن مصائر شعوب منطقة البحيرات الكبرى مترابطة بشكل واضح، وأن المصالح التي تسعى إليها من أجل البقاء هي، مما ينطوي على المفارقة، في صراع مهلك. ويُسم قاسم مشترك مواطني بوروندي ورواندا وكيفو - وهو الهواس من الخوف، الذي هو سبب كفاحهم المرير من أجل التمسك بزورق النجاة. ومن هنا نرى أنه بدلا من ضم الصفوف لتحقيق الأهداف النهائية نفسها، يمزق كل مواطن أخاه المواطن. والنتيجة هي مشكلة مشتركة ومزمنة؛ وفي المقام الأول، للأمم المتحدة أن تعالج هذه المسألة.

ونظرا إلى ترابط محنة كل شعب بمحنة الشعب الآخر، فإن الحلول الرامية إلى إنقاذ شعوبنا لم يعد من الممكن أن تكون انتقائية أو مقصورة على مناطق منعزلة، وبالتالية محدودة - أي في كل بلد على حدة. ومن أجل حل المآسي المتكررة الناجمة عن أسباب سحيقة في القدم، فإن الالتزام الحتمي بمواجهتها بصورة شاملة في المنطقة يقع على عاتق مجلس الأمن بصفة خاصة، وعلى جميع أطراف النزاع. ومن وجهة النظر هذه، فإن القضاء على أسباب المشكلة بأكملها في منطقة البحيرات الكبرى يتطلب، كأولوية قصوى، حلولا تعادل خطورة المسائل وعنادها. وتشمل هذه الحلول، أولا، عقد مؤتمر دولي لإيجاد السبل الكفيلة بتشجيع وتأمين عودة اللاجئين والمنفيين، كل إلى وطنه. وستوكل رعاية هذا المحفل وتنظيمه وتمويله وعقده - ومن الأفضل على أرض أفريقية - إلى الأمم المتحدة وإلى منظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون الوثيق مع بقية المجتمع الدولي.

ومن شأن هذا المؤتمر أن يتناول إنشاء آلية من المحتمل أن تكفل الأمن القومي للعناصر في كل بلد والأمن الإقليمي لدول البحيرات الكبرى في مجملها. ولكن الأمن على هذا المستوى المزدوج سيظل حلما غير محقق ولا يمكن تحقيقه ما دام الهدف الرئيسي لم يحقق - أو بالأحرى ما لم يحقق الشرط الذي لا غنى عنه: وهو أن تشاطر السلطة بصورة منصفة يوفر التوازن الضروري فيما بين المجتمعات الوطنية. وهذا شرط لا مفر منه، يمكن من خلاله أن تؤدي مشاطرة السلطة، بدلا من طمس الطموحات الفردية، إلى أن تكون درعا متبادلا للعناصر في كل بلد.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، تحول اهتمام العالم إلى الحجم الذي لم يسبق له مثيل للمأساة التي تصيب كيفو. وأدخلت خطأ مأساة إنسانية أخرى ذات خطورة كبيرة في طوايا النسيان. وفي الحقيقة، يعيش سبعة ملايين من المواطنين البورونديين مسحوقين تحت وطأة الثقل الخانق للحصار الاقتصادي الكامل منذ ما يقرب من أربعة أشهر. وبينما ظل النظام الجديد منذ شهرين يتقيد تقيدا كاملا بجميع الشروط التي فرضتها الحكومات التي تفرض الحصار، وفي الوقت الذي أعرب فيه الوفد الوزاري الذي أرسله مؤتمر قمة أروشا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر الماضي عن تقديره الكبير لخطة التفاوض التي اقترحها رئيس دولة بوروندي على نظائره، فإن شعبنا لا يزال يضحى به من دون مقابل وبتكلفة باهظة. إن هذا الحصار يتعارض مع أبسط المعايير الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ويعرض أمة بأكملها لآلام الإهانة والموت.

وإلى الرؤساء المتعاقبين لمجلس الأمن والجمعية العامة أرسلت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر فيضا من الوثائق الرسمية التي تبرهن التصميم الكامل للقيادة الحالية على التفاوض مع جميع المجموعات، بما فيها الفصائل المسلحة. ومن ذلك الحين اصطدمت المفاوضات بالعراقيل التي وضعها المعسكر المتمرد. ونتساءل عما إذا كان واضعو هذه الجزاءات الاقتصادية لا يزالون يميلون إلى إيجاد الأعذار للإبقاء على الحصار. وعلاوة على الثمن الباهظ الذي يدفع يوميا على شكل أرواح بشرية كثيرة - وخاصة من جانب مئات الآلاف من المشردين - فإن اللاجئين العائدين من زائير بالآلاف، الهاربين من التغير العنيف في الخارج، يواجهون ظروفا مأساوية في بلدهم، بوروندي، ويختنقون بالحصار التعسفي من كل النواحي.

وتلقي الآثار المترتبة على محنة اللاجئين البورونديين ضوءا إضافيا على العلاقة المتبادلة التي تكلمت عنها قبل قليل فيما بين الأسباب المزمنة للأزمات التي لا تزال تحيق بمنطقة البحيرات الكبرى وبوروندي، الواقعة في ملتقى طرق منطقة ما بين البحيرات. لقد كتب التاريخ والجغرافيا على بلدي أن يشارك بوصفه عضوا كامل العضوية في تسوية المنازعات هناك. وفي الوقت الراهن، فإن حكومتي تكتفي بإبلاغ مجلس الأمن بمشكلة ما لا يمكن حله، المشكلة التي ستواجه، عاجلا أم آجلا، القوة المتعددة الجنسيات إذا كانت ولايتها لا تشمل فصل الجنود الروانديين السابقين، وانتراهاماوي عن اللاجئين الأبرياء.

ويرى وفدي أنه ينبغي أن تكون المهمة الرئيسية لهذه القوة المتعددة الجنسيات هي، في المقام الأول، نزع سلاح القوات الرواندية السابقة، وتجميعها في مناطق بعيدة عن حدود بوروندي ورواندا وزائير.

ومن واجب وفد بوروندي، دون أن يكون نذير شر، أن يحذر من أن الفشل في الاضطلاع بمهمة تجريد القوات الرواندية السابقة من السلاح قد يؤدي إلى تكرار الخطأ الفاحش الذي ارتكب في عام ١٩٩٤ عندما اقتصرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا على الوقوف موقف المتفرج عند بدء الإبادة الجماعية، ثم جمع أمتعتها والهرب في ذروة تلك الكارثة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بوروندي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أبلغنا يوم أمس أن ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ كانوا يسيرون على طريق في شرق زائير طوله تسعة كيلومترات. واليوم، لحسن الحظ، علمنا أنهم يسيرون في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإن الصورة التي وصلتنا من هذه المعلومات ومن معلومات أخرى غير سارة، من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين صورة مألوفة وفظيعة. مألوفة من حيث أنها تذكرنا بالمعاناة البشرية التي شهدناها في نفس هذا الجزء من العالم مؤخرا، أي في عام ١٩٩٤، معاناة ووحشية شديدة وواسعة النطاق إلى حد أنه يمكن القول فعلا أنها تصل إلى درجة الرعب الأكبر للقرن العشرين، الهولوكوست.

ومما لا شك فيه أن عمليات إبادة جماعية قد ارتكبت ولها آثار مدمرة، ومما له نفس الوضوح أن المجتمع الدولي لم يعمل على إيقافها. وفي أعقاب المذبحة في رواندا التي كان يذهب ضحيتها يوميا ٧ ٠٠٠ آلاف أو ٨ ٠٠٠ على مدى مائة يوم، قلنا ثانية "لن يتكرر هذا أبدا". وقلنا أيضا إننا سنحسن قدرة الأمم المتحدة على الرد، وبدأنا في إحداث تغييرات في قدرة المنظمة على الرد بسرعة على الأزمات بتعزيز قدرتها على الوزع السريع.

والآن، وبعد أقل من سنتين، نشهد ثانية مأساة إنسانية أخرى لا تزال تتكشف في منطقة البحيرات الكبرى. فهناك ١,٥ مليون شخص في حالة عوز شديد ما فتئوا يعانون على مدى الأسابيع القليلة الماضية من عدم قدرتنا على مساعدتهم.

واللاجئون الأوفر حظا، الذين لقوا عناية أفضل ويتمتعون بصحة أفضل في منطقة غوما، قد يكونون أخيرا في طريق عودتهم إلى ديارهم. ولكن يجب أن نبقي في الحسبان أننا فقدنا كليا القدرة على تتبع مئات آلاف المشردين في جبال وغابات شرق زائير. وهؤلاء يعانون من مصير أكثر قسوة بكثير من الذين يعبرون الحدود الرواندية اليوم. فهم، بكل المقاييس، في حالة يأس حقيقي. فالأغذية والأدوية مكدسة في المخازن، قريبة من متناول اليد ومع ذلك ليس في مقدور المحتاجين الوصول إليها، لأن رجالا مسلحين، يسعون لاستخدام ألم ومعاناة غير المقاتلين لأغراض سياسية وعسكرية، يمنعون وكالات المساعدة من القيام بمهامها.

وقد قال مجلس الأمن في قراره ١٠٧٨ (١٩٩٦)، قبل سبعة أيام، بوضوح إن بلدان المنطقة تتحمل مسؤولية تهيئة الظروف الضرورية اللازمة للتسوية السريعة والسلمية للأزمة. وأعلن المجلس أيضا أن على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة.

وهذا ما فعله رئيس وزرائنا بدعم قوي من الشعب الكندي. وإحدى نتائج المشاورات التي أجراها مع عدد كبير من زعماء العالم والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الوحدة الافريقية، هي قرار كندا القيام بدور كبير في حشد قوة تدخل متعددة الجنسيات للأغراض الإنسانية لتمكن من إيصال المساعدة الإنسانية بأمان ولتيسير عودة اللاجئين إلى أوطانهم بصورة طوعية - أي لإنقاذ الأرواح.

(تكلم بالانكليزية)

لم نكن نرمي إلى قيادة هذه المهمة، لكننا ممتنون لاستجابة الدول الأعضاء عندما تبين أن عرض تولي القيادة قد يؤدي إلى إرسال هذه القوة إلى الميدان. ونحن نجلب إلى هذه المهمة توليفة من القدرة والشفقة والالتزام. وفي معرض الإعلان عن رغبتنا في المساعدة، أوضح رئيس الوزراء كريتيان للكنديين أنه في حين أن كندا قد لا تكون دولة عظمى، فإننا نظل دولة تتكلم على المسرح الدولي بسلطة أخلاقية. ونحن

نعتقد أن هذا ما دفع المجتمع الدولي إلى التجاوب مع الدور القيادي الذي اتخذه رئيس وزرائنا.

ولا تساورنا أية أوهام إزاء المخاطر والصعوبات التي تنطوي عليها هذه المهمة، ولكننا مقتنعون اقتناعا تاما بأنه لا بديل عن اتخاذ إجراء ما. وعندما قلنا "لن يتكرر هذا أبدا،" فإننا كنا نعني ذلك.

ولا تستطيع كندا أن تبدأ باتخاذ إجراء ما منفردة في ظل هذه الظروف. ومن الواضح أنه لا داعي حتى أن نفكر في أن نفعل ذلك. وقد لبت البلدان بسخاء نداء الأمين العام باتخاذ إجراء في شرق زائير. ويوجد مقدار كبير بالفعل في الموقع. وقد التزم بالفعل أكثر من ٢٠ بلدا بتقديم ٠٠٠ ١٠ جندي. وفي حين أن القسم الرئيسي من القوات المقدمة حتى الآن من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا، فإن لدينا عروضا أكيدة من أوروبا ومن أمريكا الشمالية ومن أفريقيا ومن أمريكا اللاتينية، وكذلك أبدي اهتمام من آسيا.

وبالإضافة إلى ذلك، تشجعنا، ولو أقل قليلا بنتائج جهودنا الرامية إلى إيجاد مانحين للإسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي يجري إنشاؤه لدعم مشاركة البلدان الأفريقية. بيد أن المزيد من المساعدة في هذا المجال مطلوب بسرعة من الذين يستطيعون تقديم مساهمات ولكنهم لا يستطيعون تقديم مساعدة مباشرة.

ونحن نعلم أن لدينا الآن ما يكفي للقيام بالمهمة الأساسية. ولكن تجميع القوة المتعددة الجنسيات لا يزال عملا قيد الإنجاز. ونحن بحاجة إلى عناصر إضافية ليتوفر لهذه القوة التوازن الصحيح وإحداث أكبر أثر منشود فيه على الأرض، وليتاح لها تمهيد الطريق أمام قوات المتابعة.

ونحن ممتنون بشكل خاص للعرض الأكيد بتقديم كتائب من السنغال واثيوبيا وملاوي. فمن الطبيعي أن المشاركة الأفريقية في القوة المتعددة الجنسيات ذات أهمية بالغة لشرعيتها وفعاليتها. وقد لعب القادة الإقليميون ومنظمة الوحدة الأفريقية أدوارا رئيسية في التصدي للأزمات في أفريقيا الوسطى، وستكون مشورتهم ودعمهم في بدء هذا الجهد حاسمين. ونحن نرحب بمشاركتهم الحيوية في هذه المهمة.

وهذه المشاركة، كما نعلم جيدا، مكلفة للغاية، ونحن نحث أكبر عدد ممكن من البلدان الأخرى على تقديم المساعدة إلى البلدان الافريقية لتتمكن من تحمل هذه التكاليف وأن توفر، إضافة إلى ذلك، النقل الاستراتيجي والمعدات الاستراتيجية التي سيحتاجها الشركاء الافريقيون في هذه المهمة. وفي الحقيقة، فإن عددا قليلا من البلدان قادر حقا في ميدان النقل الاستراتيجي. وسنكون معتمدين اعتمادا شديدا على سخائها والتزامها في الأيام القادمة. وأخيرا، بوسعنا أن نستخدم قدرا كبيرا من الدعم الطبي المتقدم إلى حد ما وسنرحب بالعروض في هذا الميدان.

لقد اجتمع الفريق موريس باريل، المستشار العسكري السابق للأمين العام، والذي يقود الجيش الكندي الآن، والذي سيتولى قيادة القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، مع ممثلي أكثر من ٧٠ بلدا بالأمس لمناقشة مفهوم العمليات للبعثة المقترحة.

ولنكن واضحين حول ما تسعى البلدان التي تشكل القوة إلى إنجازه. ولنكن واقعيين في توقعاتنا. إن هذه القوة، حسبما يشار إليه في الفقرة ٣ من مشروع القرار المعروض عليها، ستعمل على تيسير العودة الفورية للمنظمات الإنسانية وقيام منظمات الإغاثة المدنية بتوصيل المساعدات الإنسانية بفعالية للتخفيف من المعاناة المباشرة للمشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في شرق زائير، وعلى قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتيسير العودة الطوعية المنظمة للاجئين، علاوة على العودة الطوعية للمشردين. ولن تفعل هذه القوة ما هو أكثر من ذلك أو أقل.

لذلك فإننا لا نتوخى أن يكون نزع السلاح أو التوسط ما بين الأطراف من بين ولاية القوة. وحقيقة، لا يمكن أن يكون نزع السلاح جزءا من هذه الولاية. لأنه لو كان كذلك لاحتجنا إلى قوة أكبر وأشد من ذلك بكثير ولاحتجنا إلى الدخول في حرب مع الذين لا يرغبون بجلاء في نزع سلاحهم. ومن شأن مثل هذه الحرب أن تجلب فورا قدرا هائلا من الأذى لنفس الشعب الذي نسعى إلى إنقاذه، حيث أن العناصر التي تحمل السلاح

لا تزال تلتمس الملاذ وسط الأهالي اللاجئين الذين تواصل اتخاذهم رهائن.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للجنود المنشغلين بنزع السلاح أن يضطلعوا بمهمتهم الأولية والفورية، ألا وهي تيسير توصيل المساعدات الإنسانية. لأنه إذا ما انخرط الجنود في القتال فإنه لا يمكن أن يفرقوا على نطاق واسع للقيام بالعمليات الإنسانية أيضا. والأمر ببساطة أننا نعتزم التركيز على ما هو عاجل وقابل للإنجاز: إنقاذ الأرواح وليس القيام بمحاولة عقيمة وغير متقنة بالضرورة للتصدي لجميع مشاكل المنطقة.

إن القوة المتعددة الجنسيات المقترحة لا تشكل جهود المجتمع الدولي كافة لجلب السلام والاستقرار إلى أفريقيا الوسطى. ومن شأن القوة أن يتم وزعها لمدة أربعة أشهر، ويجب أن يكون الانتقال منها إلى عملية أطول أجلا تقوم بها الأمم المتحدة موضع تفكير متأنٍ. ومن المتوخى أن يكون هناك عنصر مدني إلى جانب القوة، يشمل مشاركة مباشرة من قِبل الأمم المتحدة، من أجل المساعدة في تهيئة الظروف التي يجب أن يقوم عليها أي حل طويل الأجل، بما في ذلك توليد الاحترام لحقوق الإنسان والعدل في المنطقة.

إن المبعوث الخاص للأمين العام، السفير رايموند كريتيان، منخرط بالفعل في التصدي للأسباب الجذرية للصراع ويقوم بتقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن الدور الأطول أجلا الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في المنطقة. وإذا ما نجحت مهمتنا الإنسانية، فإنه يتعين علينا أن نركز هذه المهمة الثانية بالدرجة الأولى على بناء السلم المدني، بما في ذلك المصالحة السياسية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني. وذلك ضرورة مطلقة إذا ما كان للكراهية القديمة العهد التي أشعلت صراعات مريرة ودموية لا نهاية لها في أفريقيا الوسطى أن تفسح المجال أمام الاستعداد للتعايش، وإذا ما كان لدورة العنف في منطقة البحيرات الكبرى أن تـُكسر.

وحقيقة، فإن الآفاق المرتقبة السارة بشأن العودة الوشيكة لأعداد كبيرة من اللاجئين إلى رواندا تضيف عنصري الإلحاح والعجلة إلى عملية إعادة البناء هذه. وسيكون هناك احتياج ملح إلى قيام المانحين بتنسيق جهودهم وأيضا الوكالات والبرامج من أجل كفالة تركيز الأنشطة الإنمائية بشكل محكم على دعم العودة المنظمة والسلمية لهؤلاء اللاجئين، الذين سيحتاجون إلى المأوى والرعاية الصحية وإلى مختلف المساعدات الأخرى من أجل إعادة اندماجهم بيسر في المجتمع الرواندي. كما أنهم سيحتاجون إلى الفهم والشفقة من حكومة وشعب رواندا. وستقوم كندا بدور كامل في المساعدة على تسهيل هذا التحدي الإنمائي الضخم. وقد أعلن وزير خارجية كندا، لويد أكسويرثي، عن إنشاء "إطار بناء السلام الكندي" لتقديم المساعدة إلى مثل هذا النوع من المشاريع في المنطقة. وإننا نشجع المانحين الآخرين على النظر في القيام بمبادرات مماثلة.

ورغما عن الأنباء المثيرة للغبطة بأن ما يقرب من ثلث اللاجئين الروانديين في زائير قد يعودون إلى بلادهم في نهاية الأمر، فسيظل الناس يموتون في شرق زائير بأعداد مهولة، وسيستمر بقاؤهم هناك في زعزعة الاستقرار في المنطقة. وسيبقى ما يقرب من مليون لاجئ معرضين للخطر في زائير، حتى ولو كانت التقارير المتعلقة بالتدفق الراهن للاجئين إلى جيزينيا دقيقة تماما.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي جاهز للعمل، وعلى الفور. ولذلك، فمن رأينا أنه توجد حاليا إرادة دولية لتشكيل وإيفاد قوة متعددة الجنسيات. وحكومة كندا مستعدة للعمل باجتهاد مع حكومات أخرى للمساعدة في الوزع الفعال لعملية إنسانية مؤقتة في شرق زائير. إنني أحث مجلس الأمن على الإذن بالقيام بهذه العملية ودون تأخير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود إحاطة المجلس علما بأنني تسلمت رسالتين من ممثلَي الأرجنتين ومالي طلبا فيهما أن يدعيا للاشتراك في مناقشات البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة فإنني أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلَين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة راميريز (الأرجنتين) والسيد سو (مالي) المقعدين المخصصين لهما إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما انضمت الأرجنتين ومالي إلى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/943.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فإنني سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن بلدان منطقة البحيرات الكبرى مهددة بكارثة إنسانية. لقد تسببت الاضطرابات التي وقعت في شرق زائير في نزوح ١,٢ مليون لاجئ ومشرد بشكل جماعي. وقد غادرت الوكالات الإنسانية المنطقة.

ومنذ بداية هذه الأحداث المأساوية، دعت الحكومة الفرنسية إلى استجابة عاجلة من قِبل المجتمع الدولي. وقد اقترحت وزع قوة متعددة الجنسيات في شرق زائير للقيام لأغراض إنسانية بحتة. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بعث الأمين العام برسالة إلى مجلس الأمن يوصي فيها بوزع مثل هذه العملية. وقد أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية تحبيذها لهذا المشروع.

وقد ألزم القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦) الذي اتُّخذ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الدول الأعضاء بأن تتخذ الاستعدادات الضرورية لتشكيل هذه القوة بشكل عاجل. ويرمز هذا القرار إلى نقطة البداية في تعبئة المجتمع الدولي. وأخيرا، سيأذن مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم بإنشاء هذه القوة المتعددة الجنسيات، وإننا نأمل بأن توزع عناصرها الأولى خلال الأيام القليلة القادمة.

وهذه القوة، التي تشارك فيها فرنسا، لها ولاية إنسانية تماما. ومهمتها الأولى أن تسمح بتوصيل المساعدات الإنسانية بفعالية إلى اللاجئين والمشردين، وأن تعزز عودة المنظمات الإنسانية إلى شرق زائير من أجل هذا الغرض. وهدف هذه القوة سيكون أيضا تيسير العودة الطوعية للاجئين والنازحين؛ بل إن الهدف النهائي هو العودة الحرة للاجئين والنازحين إلى بلدهم الأصلي ومنطقتهم الأصلية.

وإنشاء هذه القوة المتعددة الجنسيات ما كان يتيسر لو لم تتخذ كندا القرار الشجاع بقبول قيادة القوة وبدء الأعمال التحضيرية لهذا الغرض. وكما أثنى آخرون على كندا، وكما سيثني غيرهم عليها، فنحن أيضا نثني عليها لعرضها السخي الذي يسعدنا أن نقول إنه سيجمع تحت لوائها فرقا أمريكية وأوروبية وأفريقية عديدة. ومما يهم فرنسا بصفة خاصة أن تتاح الموارد للأفارقة لكي يتمكنوا من الاشتراك اشتراكا كاملا في هذه البعثة الإنسانية. ولهذا ما فتئنا ندعو إلى إجراء مشاورات مع منظمة الوحدة الأفريقية.

وستظل القوة المتعددة الجنسيات في الميدان لمدة أقصاها أربعة أشهر، يمكن تخفيضها إذا قرر المجلس ذلك. وتخلف هذه القوة عملية أخرى تكون تابعة للأمم المتحدة على الأرجح وتكون مهمتها على وجه التحديد الاضطلاع بالأعمال الإنسانية التي تبدأ خلال الأيام القليلة القادمة. ونأمل أن توفر كل هذه الجهود المساعدة اللازمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة وللبدء، في نهاية المطاف، في التوصل إلى حل دائم للمشاكل التي أصابت منطقة البحيرات الكبرى طوال أكثر من عامين.

وقد أصبح الجميع يدركون ضرورة معالجة كل مشاكل المنطقة حول مائدة المفاوضات، بتأييد كل البلدان المعنية.

لقد استمعتُ من حول هذه الطاولة إلى بيانات حماسية - وهذا رد فعل عاطفي مفهوم لقدر كبير من الظلم. كما استمعت إلى تعليقات متزنة ومسؤولة. وهذا التبادل في الآراء هو الذي يسمح لنا بأن نأمل في أن يستأنف الحوار بين بلدان المنطقة بصورة كاملة، وفي أن يحل التفاهم والمصالحة محل عدم الإدراك والاختلال العقلي والخراب.

ويمكننا أيضا أن نعمل معا بهدف المصالحة. وهو أمل أعرب عنه أحدنا حول هذه الطاولة. وقد نالت أوروبا نصيبها من الحروب، وتمر الآن بفترة من المصالحة والهدوء. فلماذا لا نقدم لأفريقيا، من خلال مؤتمر دولي، ما جرى تقديمه لأوروبا، مما أعاد السلام إلى المناطق المخربة؟ ولهذا دعت الحكومة الفرنسية مرارا وتكرارا، كما يعلم الجميع جيدا، إلى عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويسعدنا أن نلاحظ أن منظمة الوحدة الأفريقية وافقت رسميا على هذا الاقتراح وعلى الشروط التي ذكرتها الآن. ومجلس الأمن، في مشروع القرار المطروح علينا والذي شاركت فرنسا في تقديمه، يؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى عقد هذا المؤتمر. وقد أعطى مجلس الأمن ريمون كريتيان، المبعوث الخاص للأمين العام، ولاية بموجب القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦) للتعجيل بالعمليات التحضيرية. ونأمل أن تسمح جهود المبعوث الخاص، بالإضافة إلى جهودنا، بانعقاد هذا المؤتمر في موعد مبكر. وهذه هي الوسيلة الوحيدة السلمية والمعقولة حقا لكي يحل عهد من السلام والتفاهم في منطقة البحيرات الكبرى في نهاية المطاف، كما نأمل جميعا.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا جدال في ضخامة وتعقيد الأزمة التي ظهرت في شرق زائير. وهي من أكبر المهام التي تواجهها الأمم المتحدة وأكثرها تحديا. وهناك إمكانية حقيقية لحدوث كارثة إنسانية. وعلى المجتمع الدولي التزام أدبي بأن يساعد أينما استطاع، وأن يقوم بذلك على نحو عاجل.

ونوجه تحيتنا إلى كندا التي عرضت أن تتولى دورا قياديا في تنظيم قوة متعددة الجنسيات. والمملكة المتحدة على استعداد للاضطلاع بدور كامل في ذلك. وقد شاركنا في تقديم مشروع القرار المطروح علينا، وننوي التصويت لصالحه. كما اشتركنا بنشاط في التخطيط للطوارئ منذ أن اتخذ المجلس القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦). والقوة المتعددة الجنسيات ليست علاجا لجميع الأمراض، إلا أنها ينبغي أن تتمكن من الوفاء بالمهمة التي نحددها لها. وما نحتاج إليه هو قوة متوازنة التوازن الواجب، يكون حجمها كافيا للمهمة المنوطة بها، وأن تكون تلك المهمة واضحة ويمكن تحقيقها. ويجب ألا يكون هناك شك في أن الإسهام البريطاني في هذه القوة سيكون كبيرا وبارزا. وكما أبلغ وزير الدفاع البريطاني برلماننا أمس، فإننا نعترف بالتزاماتنا في وجه هذه الدعوة إلى العمل. ونحن من بين دول قليلة نسبيا ذات القدرة العسكرية على المساعدة. ونشعر بالفخر لأن القوات المسلحة البريطانية يمكنها أن تحدث تغييرا. وقد سبق أن ذهب فريق استطلاعي عسكري بريطاني إلى المنطقة لكي يقيم الظروف الميدانية.

ونشر القوة المتعددة الجنسيات هو الخيار الممكن الوحيد إذا أردنا أن نوصل الأفراد إلى الميدان بسرعة. ولكن من المهم أن نعترف بالطبيعة المؤقتة لهذه العملية. فهي استجابة فورية لأزمة فورية. ومن الضروري أيضا أن تبدأ الأمم المتحدة العمل فورا على التحضير لعملية المتابعة الضرورية، في سياق قوة عمل إنسانية دولية، بحيث تكون قوة المتابعة هذه على استعداد لأن تخلف القوة المتعددة الجنسيات قبل أن تنتهي ولايتها، في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ على الأكثر.

ولا بد أن نضمن أيضا أن هذه الإجراءات الفورية لا تجعل المهام الأطول أجلا أكثر صعوبة. فلا نريد أن تتكرر الحالة التعسة السابقة، التي أدت مباشرة إلى الأزمة الحالية. وهذا النشر يجب ألا يجمد الحالة على ما هي عليه، وألا يحبط الجهود التي بذلت أثناء السنتين الماضيتين لحسم الحالة الإنسانية المعقدة في المنطقة. وأية محاولة جادة لمعالجة الأزمة الإنسانية ولمنع استمرار المعاناة يجب أن تكفل أن اللاجئين الذين يريدون العودة إلى ديارهم لن تمنعهم من ذلك العصابات المسلحة أو القائمون بأعمال الترهيب. ويجب ألا تؤدي هذه العملية إلى إعادة إنشاء مخيمات يسمح فيها للعناصر المسلحة بأن تعمل. ونتفق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على أنه ينبغي للقوة أن تتمكن من ضمان الطابع الإنساني والمدني الخالص لكل مواقع اللاجئين الذين يخضعون لرقابة القوة المتعددة الجنسيات. وهذا يعني أنها يجب أن تكون كبيرة بدرجة كافية، ومجهزة التجهيز الكافي لكي تضطلع بعملها على نحو سليم.

وينبغي للنطاق الجغرافي للعملية أن يتناسب أيضا مع قدرة القوة. فالكثير من اللاجئين ينتشرون الآن في مناطق يصعب الوصول إليها في شرق زائير. ويمكن

لهذا أن يقلل من فعالية العملية إذا اقتصرت على غوما وبوكافو فقط.

وتؤثر هذه الأزمة على المنطقة برمتها. وقد اعترفت حكومات المنطقة بذلك في مؤتمر القمة المنعقد في نيروبي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر وأوضحت استعدادها للاضطلاع بدور كامل في المساعدة على حل الأزمة. وتحتاج أية عملية ناجحة إلى الموافقة الاستراتيجية الكاملة لكل الحكومات المعنية. كما تحتاج، بقدر الإمكان، إلى أن تقبل ذلك مختلف الميليشيات التي تعمل بنشاط في المنطقة.

ونعتقد أن مشاركة الدول الأفريقية وتعاونها من الأمور الهامة جدا. ومجلس الأمن، إذ يأذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات، إنما يستجيب للدعوات الأفريقية بإنشاء قوة محايدة للتخفيف من معاناة اللاجئين وتشجيع عودتهم. ونأمل أن تضطلع الدول الأفريقية بدور هام في القوة المتعددة الجنسيات، وفي قوة المتابعة التي ستخلف هذه العملية. ومن المهم أيضا أن تشارك تلك الدول بنشاط في التخطيط للقوتين من البداية.

ويمكن لجميع الدول أن تساعد في هذا المسعى. ونتطلع إلى الدول التي لا تقدم القوات لكي تبذل قصارى جهدها لدعم القوة. ونشجعها على أن تسهم فورا في صندوق الأمين العام الاستئماني الطوعي الذي ينشئه مشروع القرار هذا.

لقد قلت إن القوة المتعددة الجنسيات ليست العلاج الشافي لجميع الأمراض. فلا يمكنها أن تحسم مشاكل المنطقة. والبعد السياسي لهذه الأزمة ما زال فائق الأهمية إذا أردنا التوصل إلى حل دائم. ونعتقد أن حكومات دول الإقليم لها دور حاسم تضطلع به في هذا الشأن، ونرحب بالدور القيادي الذي اضطلعت به في قمة نيروبي.

ويجب علينا أن نساعد رواندا على خلق الظروف اللازمة لتشجيع اللاجئين على العودة، بما في ذلك زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان العاملين هناك. وبريطانيا، بصفتها أكبر المانحين الثنائيين المساهمين في برنامج رواندا لحقوق الإنسان، نضطلع بدور رائد في هذا المجال. ونحن نشجع الآخرين على القيام بذلك أيضا.

ونوافق على النقطة التي أثارها منذ لحظات سفير فرنسا بأن عقد مؤتمر لمنطقة البحيرات الكبرى يمكن أن يلعب دورا مركزيا في تأمين مستقبل سلمي ومستقر لتلك المنطقة. ونوافق على ضرورة البدء في الأعمال التحضيرية لعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. فمن الصواب أن تشارك منظمة الوحدة الأفريقية مشاركة وثيقة في البحث عن حل سياسي دائم في المنطقة.

لقد عانت الأمم المتحدة من بعض النكسات في السنوات الأخيرة. ومن الصواب أن نتعلم الدروس من أخطاء الماضي. ونحن نواجه الآن، في التحدي الذي تثيره الأزمة في شرق زائير، دعوة جديدة لأن نرقى إلى مستوى أهداف وميثاق الأمم المتحدة. وهناك عثرات، ولا ينبغي أن نستهين بالمخاطر والصعوبات. ومن الأساسي أن يكون هناك تحضير شامل وتخطيط دقيق وولاية واضحة وأهداف يمكن تحقيقها وجهود متجددة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأجل. ولكن ينبغي لنا أن نستلهم التشجيع من العمل السريع والفعال الذي اضطلع به هنا في مقر الأمم المتحدة على مدى الأيام الأخيرة، ومن الإشارة السياسية التي سيبعث بها اعتمادنا بالاجماع لقرار مجلس الأمن هذا. وأثق بأن ما نشرع في تنفيذه اليوم سيدلل على قدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على إحداث فرق، وعلى أن لدينا الشجاعة والتصميم على أن نفعل ذلك.

لقد قيل ذات مرة وعن حق أن السبب الحقيقي الوحيد لعمل شيء هو أنه الشيء الصحيح الواجب عمله. وكل الأسباب الأخرى ما هي إلا أسباب لعدم الإقدام على أي عمل. والمملكة المتحدة تؤمن بأن الأمم المتحدة، بالمسار الذي رسمته بمشروع القرار هذا، إنما تفعل الشيء الصحيح.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ الجزء الأخير من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، ما فتئ العنف والصراع يتصاعدان في شرق زائير، مما تسبب في أزمة إنسانية واسعة النطاق أثارت قلق المجتمع الدولي.

والوفد الصيني يشعر بقلق وانزعاج شديدين من تجدد القتال، وتشريد ملايين اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى.

ونحن نناشد الأطراف المعنية أن توقف فورا جميع الأعمال العدائية، وأن تكفل سلامة حياة وممتلكات اللاجئين والمدنيين الأبرياء، وتضمن تيسير إيصال المساعدات الإنسانية الدولية ابتغاء خلق الظروف المؤاتية للعودة الطوعية المنظمة للاجئين، ووضع الأساس لتسوية سياسية في منطقة البحيرات الكبرى.

ويعتقد وفد الصين أن من واجب المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، أن يسوي الأزمة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى. أما مهمته الحالية فهي نزع فتيل الأزمة الإنسانية. وفي هذا الصدد، لاحظنا بلاغ الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، والرسالة الواردة من أمينها العام، سعادة السيد سالم أحمد سالم. ونحن نقدر ونؤيد البلدان الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية في جهودها لحسم الأزمة الحالية بمساعدة المجتمع الدولي.

ونعتقد أنه من الضروري للغاية توفير المساعدة الإنسانية الطارئة للاجئين في شرق زائير، نظرا لأن زائير والدول المجاورة لها وافقت بالفعل على نشر القوة الإنسانية المتعددة الجنسيات. وسوف نحترم طلبات زائير والبلدان الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

لذا سيصوت وفد الصين تأييدا لمشروع القرار.

ويعتقد وفد الصين أن التدخل العسكري الدولي في شرق زائير ينطوي على قضايا كثيرة معقدة وحساسة. وبالتالي، فعند القيام بهذا التدخل، لا بد من التقيد بالمبادئ التالية. أولا، يجب احترام سيادة البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية، وخاصة زائير، ولا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان. ثانيا، قبل الشروع في هذا العمل يجب إجراء مشاورات كاملة مع الدول المعنية والحصول على موافقتها. ولا بد من توافر التعاون التام معها أثناء التنفيذ. ثالثا، ينبغي أن يقتصر هذا العمل على الأغراض الإنسانية وحدها. رابعا، وحيث أن هذا التدخل قد أذن به مجلس الأمن فلا بد من قبول التوجيه السياسي من مجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون لهذا التدخل إطار زمني واضح واختصاصات واضحة. وأود أن أشير هنا أيضا إلى أن الإجراء الذي فوض به مشروع القرار يقتصر بشدة على الأغراض الإنسانية. ومن ثم فإن لدينا تحفظات على الإشارة إلى الفصل السابع من الميثاق.

ويعتقد وفد الصين أن العودة السريعة والميسرة للاجئين وتسوية قضيتهم، هما الأساس لتسوية الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

ونحن نتفهم مدى تعقد قضية اللاجئين في تلك المنطقة ولكننا نرى أنه ما دامت الأطراف المعنية مخلصة في بذل جهود جادة بمساعدة المجتمع الدولي، سيتسنى في النهاية إيجاد تسوية فعالة لجميع المشاكل بما فيها قضية اللاجئين.

لقد عانت منطقة البحيرات الكبرى من الفوضى فترة طويلة. وجميع البلدان تواجه الآن مهمة توطيد السلام والتعمير الاقتصادي. وبالتالي، فإن الحفاظ على علاقات حسن الجوار يتسم بأهمية حيوية بالنسبة لكل البلدان. ويحدونا الأمل في أن تتمسك جميع البلدان في المنطقة بمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية المنازعات عن طريق المشاورات، على أساس المساواة وعدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول. وبهذه الطريقة سيكون بمقدورها أن تزيل التدخل، وتتغلب على الصعوبات، وتحقق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ربما يكون الإذن بنشر قوة متعددة الجنسيات في منطقة البحيرات الكبرى أهم قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن الحالة في تلك المنطقة. ومشروع القرار الذي يوشك المجلس على اعتماده يحقق توازنا دقيقا بين ما هو مرغوب فيه وبين ما يمكن تحقيقه في الحالة المعقدة السائدة حاليا في شرق زائير. أما الأهم والأكثر إلحاحا فهو الحاجة إلى ضمان الوصول إلى اللاجئين والمشردين، حتى يمكن للمجتمع الإنساني الدولي أن يسدي إليهم المساعدة. وما من شك في أن نشر القوة سيحول دون حدوث ما كان مرجحا أن يصبح مأساة إنسانية ذات أبعاد هائلة. وكان

على المجتمع الدولي أن يتصرف، وإلا ظلت مغبة تقاعسه تؤرق ضميره إلى الأبد.

وفي ضوء هذه الحقيقة تثني بوتسوانا على كندا، حكومة وشعبا، لقرارها بأخذ زمام المبادرة في تنظيم وقيادة قوة متعددة الجنسيات، استجابة للحالة الإنسانية السائدة في شرق زائير. لقد صرنا معتادين على قيادة كندا المثالية وشجاعتها البارزة في عمليات حفظ السلام، ولكننا بالقطع لا نأخذ هذا الأمر قضية مسلما بها.

ويسعد بوتسوانا أن مجلس الأمن بوسعه أن يتخذ قرارا بنشر قوة متعددة الجنسيات في غضون أسبوع من اتخـــاذ القـرار ١٠٧٨ (١٩٩٦). فهذا الإجراء، على ما نأمل، سينقذ مئات الألوف من أرواح البشر، ويبعث الأمل في نفوس الكثيرين غيرهم، الذين يصرخون في البرية سائلين النجدة. ويسعدنا أن ننضم إلى توافق الآراء في تأييد مشروع القرار.

وترحب بوتسوانا بإنشاء صندوق استئماني لمساعدة الدول الأفريقية المستعدة للمساهمة في العملية الإنسانية. ومن المهم أن تشترك في العملية الدول الأفريقية، ولا سيما الدول المجاورة لزائير. إن استجابة بلدان المنطقة كما تجسدت في إعلان مؤتمر القمة الذي انعقد في نيروبي بكينيا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قد استرعت انتباه المجتمع الدولي إلى الوضع المؤسف الذي بدأ يتكشف في شرق زائير. ومن المهم أن الدول المتأثرة بالحالة في شرق زائير قد دعت إلى إنشاء ممرات آمنة ووزع قوة دولية لضمان تمكين وصول موظفي المنظمات الإنسانية الدولية إلى النازحين واللاجئين. لذلك نأمل أن يستجيب المجتمع الدولي بسخاء وفي حينه لتمكين الدول الأفريقية من الاشتراك في العملية الإنسانية.

إن الحالة في شرق زائير ليست مجرد مشكلة لاجئين، بل هي في الواقع مشكلة سياسية تتطلب حلا سياسيا. إن بقاء اللاجئين لأمد طويل في المخيمات في زائير يبعث على الإخلال بالأمن وزعزعة الاستقرار في بلد اللجوء، والأمر الأسوأ من ذلك أنه يمثل تهديدا خطيرا لسيادة زائير وسلامتها الإقليمية. لقد أصبحت مخيمات اللاجئين مواقع تجنيد للمصممين على تدريب جيش وتجهيزه للقتال ضد حكومة رواندا. وهذا لن يؤدي إلا إلى زيادة التوتر على الحدود بين رواندا وزائير ويحوّل ما بدأ كصراع داخلي إلى صراع بين الدول له أبعاد إقليمية بعيدة المدى. لذلك فإننا مقتنعون بأن إيجاد حل طويل الأمد للحالة السائدة يكمن في عودة اللاجئين إلى ديارهم في رواندا. ونرحب بشروع بعض اللاجئين تلقائيا في رحلة العودة إلى وطنهم. ولا يزال من الأساسي ضمان تمكنهم من الحصول فورا على الغذاء والماء والدواء وعودتهم بأمان وكرامة.

وبالنسبة لنا، فإن الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي يجب أن يتمثل في عودة جميع اللاجئين إلى بلد المنشأ. لقد أعلنت حكومة رواندا عن التزامها بالترحيب باللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بتعاون وثيـــق مع روانـــدا كيما يهيئ داخل ذلك البلد ظروف من شأنها أن تفضي إلى العـــودة الطوعيـــة للاجئيـــن. ولا بد أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لتقديم الموارد المالية والمادية لمساعدة رواندا في إعادة توطين العائدين. إن معظم الصعوبات التي يمر بها العائدون تتمحور حول نزاعات تتعلق بالأملاك. وهناك حاجة ملحة لمساعدتهم في بناء مساكن جديدة. ولا بد أن يكون واضحا لحكومة رواندا أن اللاجئين سيحكمون على البيانات الحكومية العامة على أساس ما يحدث على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، هناك دور يؤديه المجتمع الدولي يتمثل في طمأنة العائدين على سلامتهم وأمنهم. ونأمل أن تكون حكومة رواندا على استعداد للترحيب بالوجود الدولي المتزايد والتعاون معه.

لقد ثبت بما لا يرقى إليه الشك أن القوات التابعة لحكومة رواندا السابقة والانتراهاموي يمنعون اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة الطوعية. ولا ينبغي للمجتمع الدولي ولا يمكنه أن يتجاهل هذه الحقيقة التي تتعارض مع المبدأ القانوني الأساسي للعودة الطوعية. وسيكون من الخطأ الإصرار على حق اللاجئين في العودة على أساس طوعي بينما يتم تجاهل أعمال الذين يعرقلون حرية اللاجئين في ممارسة ذلك الحق المشروع، أو عدم القيام بشيء حيال ذلك.

إن بوتسوانا تؤيد بقوة مهمة المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى. ونتطلع إلى توصياته بشأن الطرائق الخاصة بعقد مؤتمر دولي

للسلام والأمن والتنمية. ونؤكد على ضرورة التحضيرات السليمة لتمهيد الطريق أمام إجراء مفاوضات جادة بشأن مسائل محددة. لقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى الكثير جدا من إراقة الدماء بحيث لا يمكن للأمم المتحـدة أن تنظم مؤتمرا يولد حرارة بدلا من الضوء ولا يقدم حلولا للمشكلات الملحة التي تواجه المنطقة. إن هذا ليس وقت المناقشات العقيمة حول مزايا أو مثالب عقد هذا المؤتمر. فقد حان الوقت لأن يعمل كل ذوي النوايا الحسنة من أجل إجراء مفاوضات ترمي إلى إيجاد تسوية سياسية دائمة لمشكلات منطقة البحيرات الكبرى.

وينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لضمان التوصل إلى نتيجة متوازنة وتنفيذ فعال للتعهدات المتفق عليها في إطار زمني محدد. ونشجع بلدان المنطقة على تقديم مقترحات محددة بشأن القضايا التي يتعين على المؤتمر معالجتها. وإن بوتسوانا متفائلة وتثق في قدرة المنطقة على النهوض إلى مستوى تحدي الساعة. لقد أظهر القادة في المنطقة الإرادة السياسية لتنسيق مواقفهم ومواءمتها للتصدي للصعوبات التي تواجه بلدانهم وشعوبهم. ويقدم لهم وفدي تأييده الكامل في هذا المسعى.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن استمرار تدهور الحالة والمعاناة الإنسانية الكبيرة ومصير أكثر من مليون لاجئ في منطقة البحيرات الكبرى، ظلت كلها لفترة من الوقت مبعث قلق عميق لحكومتي.

إن حكومتي تؤيد تأييدا كاملا القرار الذي يوشك مجلس الأمن على اتخاذه للإذن بإنشاء قوة مؤقتة متعددة الجنسيات لأغراض إنسانية. ونتشاطر على النحو الكامل الشعور بالإلحاحية الذي يوجه أعمال مجلس الأمن حتى الآن. لذلك سوف تصوت ألمانيا لصالح مشروع القرار.

واسمحوا لي أن أثني باسم حكومتي على الحكومة الكندية لمبادرتها الشجاعة لتنظيم هذه العملية وقيادتها. وأود أيضا أن أشيد بجميع الدول المستعدة للالتزام بالاشتراك في هذه العملية.

إن حكومتي، مثلها مثل الحكومات الأخرى، تؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي لجميع الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي في منطقة البحيرات الكبرى أن تعالج أيضا وبصورة بارزة الأسباب الكامنة وراء الصراعات، وبخاصة مشكلة استمرار وجود مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا في شرق زائير وفي أماكن أخرى في المنطقة. لذا نرحب بحقيقة أن عمل القوة متعددة الجنسيـات التـي سيؤذن بإنشائهـا لـن يقتصر على تيسيـر العـودة الفوريـة للمنظمات الإنسانية وإيصال المساعـدة الإنسانيـة بصـورة فعالة إلى المحتاجين، بـل سييسـر أيضـا قيـام مفوضية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئيـن بالإعـادة الطوعية والمنظمة للاجئين، فضلا عن العودة الطوعية للنازحين.

وفي هذا السياق ترحب حكومتي أيضا بالإعلان الصادر أمس عن وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، السيد كوفي أنان، بشأن اعتزام الأمانة العامة البدء في التخطيط، في حينه، للقيام بعملية متابعة تسهم، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٠٧٨ (١٩٩٦) الجزء جيم، وفي الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا، في عدة أمور، من بينها مواصلة مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على حماية اللاجئين والنازحين، وعودتهم الطوعية إلى وطنهم بما في ذلك إنشاء ممرات للأغراض الإنسانية.

وتظل ألمانيا ملتزمة بتقديم التمويل لإيصال المساعدة الإنسانية اللازمة بصورة عاجلة. ولا نزال، مع الولايات المتحدة الأمريكية، أبرز مانحي المساعدة الإنسانية في المنطقة. فبالإضافة إلى المساهمات الثنائية الكبيرة، ساهمت ألمانيا أيضا بأكثر من ٣٠ في المائة من ميزانية المساعدة الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي.

ونحن مقتنعون بأنه سيتعين على المجتمع الدولي أن يساعد على إيجاد حلول مقيمة ومستدامة للأسباب الكامنة وراء الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى الإجراء العاجل الذي يوشك مجلس الأمن على اتخاذ قرار بشأنه الآن. وهذا لا يتطلب فقط ضمانا لأمن اللاجئين عند نقاط وصولهم ولكنه يتطلب أيضا توفير فرصة حقيقية للذين لم يشتركوا في

عمليات الإبادة الجماعية لإعادة دمجهم في مجتمعاتهم بصورة كاملة.

لذلك، لا تزال ألمانيا ملتزمة ببذل الجهود الرامية إلى تحسين ظروف عودة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي، وبصفة خاصة بتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية هناك عن طريق التأهيل والمساعدة الإنمائية وبالمساعدة في حماية حقوق الإنسان.

ولا يمكن أن يكون هناك حل ما لم تتعاون بلدان المنطقة. وفي المقام الأول تقع عليها المسؤولية لتحقيق السلام في المنطقة ولتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة نيروبي الإقليمي بوصفه خطوة أولى، ونواصل حث البلدان على الاجتماع في المؤتمر الإقليمي لإرساء أساس السلام والاستقرار الدائمين.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انزعج المجتمع الدولي وثبطت همته بشكل كبير نتيجة التطورات المأساوية في شرق زائير طوال الأسابيع القليلة الماضية. إن مئات الآلاف من اللاجئين والسكان المشردين يواجهون خطر الموت الجماعي جوعا. وتهيئة الظروف الآمنة لإيصال المساعدة الإنسانية فورا لتوفير الغذاء والمأوى والأمن للمشردين أمر ملح للغاية. ومن شأن نتائج عدم القيام بذلك أن تكون شديدة ومأساوية. والكارثة الإنسانية التي تلوح في الأفق، ما لم يواجهها المجتمع الدولي الآن على نحو ملائم، سيكون من شأنها ترتيب نتائج خطيرة تهدد السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى كلها.

ووفد بلدي يقدر تقديرا كبيرا الجهود البطولية السريعة التي بذلتها الحكومة الكندية في أخذ زمام المبادرة وضمان اشتراك المجتمع الدولي الواسع النطاق في تشكيل قوة مؤقتة متعددة الجنسيات لتسهيل الإيصال الفعّال للمساعدة الإنسانية والعودة الطوعية المنظمة الآمنة للاجئين. ونحن نحيي تحية قوية أيضا استعداد افريقيا للمشاركة بقوات في هذه القوة الدولية المقترحة، كما أعلنت منظمة الوحدة الافريقية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، كما نحيي أيضا جميع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين الذين تعهدوا بالتزامهم الصارم بهذه القضية الإنسانية النبيلة. وجمهورية كوريا تذكر تماما بالمسؤولية التي على كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي أن يتحملها إزاء هذه الكارثة الإنسانية الوشيكة الحدوث كما نشهد الآن في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الشأن، أود أن أقول إن حكومة بلدي على استعداد للإسهام على النحو الواجب في قضية القوة المتعددة الجنسيات. ونحن - إذ نعرب عن تأييدنا الكامل للوزع الفوري لقوة متعددة الجنسيات على أساس مؤقت في منطقة البحيرات الكبرى، نود أن نضيف بعض الملاحظات.

أولا، مهمة القوة المتعددة الجنسيات لن تكون سهلة بأي حال من الأحوال بسبب الجو غير الآمن الذي سيكون عليها أن تعمل في ظله. ولذلك، سيكون من الأهمية القصوى أن توفر جميع الأطراف المعنية تعاونها الكامل للقوة المتعددة الجنسيات. ونحن نحثها بقوة على عدم الوقوف في وجه العملية المتعددة الجنسيات بأية ذريعة أو بأي شكل.

وثانيا، نود أن نؤكد أن الحالة الخطيرة في منطقة البحيرات الكبرى لا تسمح بأية حلول جزئية. ونحن نعتقد أن الجزء الثاني من ولاية القوة المتعددة الجنسيات، أي تسهيل العودة الطوعية المنظمة للاجئين ضروري بشكل خاص لأن أي حل طويل الأجل للمشاكل المعقدة في المنطقة لا يمكن تصوره دون عودة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي. وبالإضافة إلى هذا، مع أننا نتفهم الصعوبة والخطر اللذين ينطوي عليهما تحقيق فصل الأفراد الذين يرهبون الآخرين عن لاجئي "الحقيقيين"، لا نزال نعتقد أنه ينبغي استكشاف كل الطرق الممكنة خلال العملية المتعددة الأطراف للمساعدة على تسهيل الفصل التدريجي غير القسري للاجئين. ووفد بلدي يثق بأن القوة المتعددة الأطراف ستمثل بداية لحل المشاكل المتعددة الجوانب التي ظلت منطقة البحيرات الكبرى تعاني منها لسنوات عديدة.

وثالثا، عند وضع الخطة التنفيذية لعودة اللاجئين، أوافق تماما على وجهات النظر المتعلقة بأهمية المعاملة التي سيلقاها اللاجئون الأوائل الذين يعودون طواعية إلى بلادهم الأصلية، وذلك على النحو الذي أشار إليه ممثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الإحاطة الإعلامية التي جرت بالأمس. وينبغي أن نبذل كل جهد ممكن

لضمان أن تكون الظروف في البلاد الأصلية للعائدين الأوائل مقبولة لديهم وذلك حتى يشجع اللاجئون الآخرون الأكثر حرصا أو ترددا في العودة على أن يحذوا حذوهم.

ورابعا، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي - وهو يكمل العمل مغتنما الدفعة القيمة التي ستولدها الجهود المضنية التي تبذلها الدول المشاركة في القوة المتعددة الأطراف - أن يقوم بعملية متابعة ملائمة تجري في وقتها على النحو المتصور في مشروع القرار وعن طريق عقد مؤتمر دولي كما نص عليه في القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦). وفي هذا الشأن، نتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام بعد القيام بالعمليات التحضيرية اللازمة مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة.

وختاما، نود أن نعرب عن رغبتنا الصادقة في أن نحقق عملية القوة المتعددة الأطراف المخططة هدفي استئناف الإغاثة الإنسانية العاجلة وتمهيد الطريق أمام إعادة اللاجئين في حدود الجدول الزمني والإطار الموضوعيين. ووفد بلدي، بوصفه أحد مقدمي مشروع القرار المعروض على المجلس، سيصوت مؤيدا له.

السيد جمعة (مصر): لقد تابعت مصر بقلق شديد وأسى بالغ تدهور الأوضاع في منطقة البحيرات الكبرى وهي منطقة هامة تربط مصر بشعوبها روابط عريقة عراقة النيل الخالد. ومن ثم كان ألمنا الشديد للمأساة الإنسانية الواسعة الأبعاد خلال الأسابيع والشهور الماضية.

وقد شاركت مصر في مساع مكثفة في الإطار الافريقي لإيجاد مخرج من هذا المأزق في إطار من القيم والأخوة الافريقية من منطلق قناعة تامة بأهمية الدور الافريقي من خلال منظمة الوحدة الافريقية وآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع المنازعات وادارتها وحلها التي تضمن البيان الصادر عن دورتها غير العادية الرابعة في أديس أبابا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري عناصر التوافق الدولي الحالي حول الاقتراب من تسوية هذه المشكلة الصعبة وأعني بذلك ضرورة مباشرة دور دولي أكثر فعالية تتمثل في قوة متعددة الجنسيات، وضمان تدفق المعونات الإنسانية اللازمة وتسهيل العودة الطوعية للاجئين على أساس من الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي زائير واستقلالها وكذلك الضرورة الحتمية للمشاركة الافريقية الواسعة والأساسية في أية قوة متعددة الجنسيات. ولا يخفى أن توسيع نطاق هذه المشاركة الافريقية يظل رهنا بتعبئة الموارد المالية اللازمة على أساس متواصل وموثوق به من خلال الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض وغيره من القنوات.

ويشيد وفد مصر بالمبادرات الأخيرة استجابة لخطورة الموقف، بدءا بالمبادرة الفرنسية التي كانت أساسا لتحرك المجلس واعتماده للقرار ١٠٧٨ (١٩٩٦)، في ٨ الجاري، والمبادرة الكندية التي ساهمت عدة دول في بلورتها داخل المجلس إطارا محددا لتشكيل قوة مؤقتة للتدخل، تحقيقا لغرض إنساني ملح واضح ومحدد، مع التأكيد في نفس الوقت على أهمية المشاركة الأفريقية.

ومن ثم فإننا نرى فيما عرض له مجلس الأمن خلال الأيام والساعات الماضية ما يتوافق ويتمشى مع التوجه الأفريقي الخالص في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. ومن هنا جاء دعمنا القوي لمشروع القرار المعروض والذي شاركت مصر في تبنيه وستصوت لصالحه. وهذا الدعم تشاركنا فيه الشقيقتان غينيا - بيساو وبوتسوانا عضوا مجلس الأمن ودول أفريقية شقيقة هامة أخرى، على رأسها زائير، التي ربما تتحمل القدر الأكبر من المعاناة، والكاميرون الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

لقد تابع وفد مصر في نفس الوقت ما تفضل به السيد المندوب الموقر لدولة رواندا الصديقة حول التطورات الايجابية الأخيرة في عودة اللاجئين لديارهم بأعداد ضخمة وهو تطور نشيد به ونسعد له. ونرى في نفس الوقت أن المضي في اعتماد مشروع القرار المعروض لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع هذه الجهود والتطورات التي نأمل في تعززها، بما يكفل تخفيف وانتهاء المعاناة والمأساة الحالية.

وتنبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن القوة متعددة الجنسيات المقترحة هي قوة مؤقتة ولفترة محدودة، كما أنها محدودة النطاق، وتفترض طبيعتها وولاية عملها تعاونا كاملا ومخلصا من كافة دول

المنطقة. وهي في النهاية تعكس إدراكا مسؤولا لحجم المأساة وأسلوب الاقتراب من حلها. ونأمل في النهاية أن يتيسر لهذه القوة تحقيق هدفها في أقصر وقت ممكن بما يكفل تكريس الجهود للمصالحة في إطار مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة لمشاكل منطقة البحيرات الكبرى بما يكفل لشعوبها ولدول العالم دعم التوجه لبناء اقتصاديات ورفاهية هذه الشعوب.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كان لمجلس الأمن، خلال السنوات الخمسين الماضية، لحظات بارزة. ونعتقد أن اجتماع هذا المساء سيكون من الاجتماعات الي أسهمت خير إسهام في إعطاء مفهوم المسؤولية الجماعية معناه الصحيح. بيد أن اجتماعنا هذا المساء سيكون - قبل كل شيء - قد ساهم في جعل مجلس الأمن هيئة مرموقة يولي ملايين من البشر وجوههم شطرها وكثيرا ما يتوقف عليها استمرار بقاء ملايين من الناس، من أمثالكم وأمثالي، يا سيدي. إن اجتماع هذا المساء سيكون قد أسهم في إعطاء مجلسنا وجها بشريا ونفسا بشرية.

لقد أصغينا بانتباه شديد وباحترام عظيم إلى البيانات التي أدلت بها هنا البلدان المعنية - زائير، ورواندا وبوروندي - وأصغينا أيضا إلى بيانات جميع الأعضاء الآخرين في المجلس. واستمعنا قبل كل شيء، وبعناية شديدة، إلى بيان ممثل كندا المنوِّر والشجاع. ونحيي وفد كندا التي اتخذت موقفا لصالح البقاء على قيد الحياة لهذا الشطر من البشر المكون من قوم يعيشون اليوم عيش البؤس في زائير الشرقية.

وقبل حين وجيز نوه ممثل زائير بالظروف السائدة في بلده - وهي حالة تدعو إلى الرثاء وتصعب المغالاة في وصف شظفها. بيد أني أعتقد أننا نحتاج إلى أن نتذكر ما قاله من أن زائير، التي هي بلد افريقي نحترمه جميعا، طالما التزمت بنصرة كرامة عيش الإنسان ونعتقد أن ما هو في كفة الميزان هذا المساء هو حقا حالة كرامة المعيشة الإنسانية.

وأظن، كما قيل هنا، أنه يجب علينا، بصرف النظر عن الاستياء والانفعالات - التي لها أحيانا ما يبررها - أن نركز على تحقيق حل تسود فيه حقوق الإنسان.

نحن نعيش في عالم تتفجر فيه مراكز للتوترات في العالم كله، نتيجة للكراهية بين الأجناس، وعدم التسامح، والاضطهاد العرقي، والافتقار إلى الحكم الديمقراطي، والمطامع السياسية التي لا يشكمها عنان. تلك هي أسباب المواجهات والنزاعات المسلحة، التي تؤدي، مع الأسف، إلى نزوح آلاف البشر إلى الطرقات. فيترك الرجال والنساء والأطفال والشيوخ بلا معين، تائهين، يائسين: أمواج من البشر يهيمون على وجوههم، باحثين عن أماكن مأمونة أو من المفترض أنها مأمونة. مضطرين إلى التشبث بالبقاء محشورين أحيانا كالأنعام، في معسكرات وصفها، منذ هنيهة زميلنا من زائير بأنها دون مستوى البشر.

إن تلك التحركات الجماعية التي يقوم بها بشر في ظروف يصعب التحكم فيها، تعوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان المضيفة وتستتبع العواقب الوخيمة التي نأسى لها اليوم. ولتلك العواقب آثار خطيرة على أمن واستقرار البلدان المعنية بل وكذلك على الأمن الإقليمي والعالمي.

إن الأحداث في زائير الشرقية هي تصوير واضح للحقيقة التي نواجهها اليوم. وندرك أن حجم تحركات السكان ليس لها جانب إنساني فحسب، بل لها كذلك جانب سياسي يكون من الصعب تجاهله. وتقع المسؤولية الأولى عنه - قبل كل شيء - على البلدان المعنية.

غير أن مساعدة المجتمع الدولي تتبدى حقا مساعدة لا غنى عنها. لهذا السبب يرحب وفدي بعقد الاجتماع الحالي في هذا المساء، الذي يشارك فيه عدة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة. فهذه حقا مسؤولية جماعية قررنا أن نضطلع بها.

وبلدي مقتنع اليوم - أكثر من أي وقت مضى - أن جهد المجتمع الدولي، وفوق كل شيء جهود الهيئات المختصة بالأمم المتحدة يجب زيادة تركيزها - وبمزيد من التصميم والإرادة السياسية - على الأسباب الرئيسية لتدفق اللاجئين والمشردين. أن خلق بيئة اجتماعية - اقتصادية وسياسية أكثر صحة، وإنشاء أنظمة سياسية تحترم حقوق الإنسان، ولا سيما إنشاء مؤسسات تقوم على مبدأ سيادة القانون والعدالة والمساواة بين المواطنين، هي

شروط أساسية لوقف النزوح الجماعي للمهجرين والمشردين.

ونعتقد أن البلدان المعنية يجب أن تهيئ الظروف التي تفضي إلى العودة الطوعية للاجئين، وإلى عودة المشردين إلى ديارهم الدائمة بسلامة وكرامة تامتين.

والمؤسف أن منطقة البحيرات الكبرى أصبحت منذ عام ١٩٩٤ أكبر بؤرة للتوتر والمواجهة بين الأعراق في التاريخ الحديث لأفريقيا. واغتيال رئيسي رواندا وبوروندي سبب تفاقم العنف السياسي وصعد الصراعات في هذين البلدين، بالإضافة إلى التسبب بموجة نزوح جماعية للنازحين واللاجئين إلى بلدان مجاورة. وهذه الحالة التي تبعث على الأسى هي السبب الأساسي للحالة الراهنة، وتترتب عليها الآثار التي نشهدها اليوم في شرق زائير بصورة مروعة على شاشات التلفاز وكأن المذيعين قد التزموا بتذكيرنا، وهذا واجبهم في الواقع، بأن هناك أماكن أخرى في أفريقيا يوجد فيها جزء من البشر يعانون، وبأن معاناتهم هي مسألة تتعلق بضميرنا العالمي.

وإن هناك آلاف الأشخاص من رجال ونساء وأطفال وعجز محرومين من ممتلكاتهم وأراضيهم وماشيتهم، ومحرومين من كل شيء، فروا من بلدانهم الأصلية بحثا عن أماكن آمنة من أجل البقاء. وأولئك الناس تائهون اليوم في الغابات لأنهم فضـّلوا هذا على قيام مواطنيهم وإخوتهم بالذات بالاعتداء عليهم، وهم المواطنون والاخوة الذين قرروا ذبحهم باسم "التفوق" العرقي الذي ندينه. وفضـّل هؤلاء الناس العيش مع الحيوانات الضارية، مهما كان العيش خطـــرا، بدلا من المجازفة بمواجهة الغرائز البشرية لمواطنيهم. ولا نزال نشهد منذ ثلاثة أسابيع هذه المأساة التي لا يمكن تحملها والتي تتسبـــب، حســـب تقديـــرات "أطبـــاء بلا حدود"، في موت ما يزيد على ٢٠٠ ١ شخص يوميا. ولربما يتساءل المرء عن سبب عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرار قبل ثلاثة أسابيع. طبعا هناك أسباب تعلل عدم قدرة مجلس الأمن على التدخل مثلما كنا نأمل، بيد أننا نريد أن نرحب بحقيقة أن اليوم أتيحت لنا الفرصة على الأقل لاعتماد مشروع قرار تمشيا مع رغبات ملايين البشر الذين يعانون في ذلك الجزء من أفريقيا، وفي ذلك الجزء من العالم الذي هو جزء من إنسانيتنا المشتركة.

وهناك أولئك الأشخاص الذين يتساءلون عن سبب وجود ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الإنساني الدولي. فهل أن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي في زائير، هناك في مكان ما في أفريقيا، ليس مهما بقدر ما هو مهم عندما نحتاج إلى التدخل في أماكن أخـــرى؟ ونـود أن نأمـل في أن يكـون هذا غير صحيح على الإطلاق وأن مواطني زائير ورواندا وبوروندي والأفارقة، جميعهم بشر، مثلما قلنا، وإننا نستحق جميعنا الاهتمام ليس من جانب مجلس الأمن فحسب، بل وقبل كل شيء نستحق أن يفكر المجتمع الدولي بأسره في مصيرنا كبشر.

صحيح أن مجلس الأمن سيعتمد أخيرا مشروع قرار يأذن في نهاية المطاف بنشر قوة متعددة الجنسيات لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. ولكن ريثما يتم ذلك، ألا يوجد سبب أيضا للسؤال عن عدد الأفراد الذين كان بإمكاننا إنقاذهم؟ قبل ثلاثة أسابيع، قدمت السيدة أوغاتا تقريرا مريعا عن محنة ملايين البشر في ذلك الجزء من العالم. علاوة على ذلك، كان ذلك التقرير مدعوما إلى حد كبير ببيانات صادرة عن المبعوث الخاص للأمين العام، وقبل كل شيء، ما قاله لنا الأمين العام نفسه بغية حفزنا على اتخاذ الإجراء اللازم: وهو أنه نظرا للحالة الملحة، يجب أن نطرح خلافاتنا جانبا، ونعمل وفقا لما تتطلبه الظروف عن طريق نفح روح في مجلس الأمن وإعطائه وجها إنسانيا.

لهذا السبب نرحب بالمرحلة التي وصلنا إليها في نهاية المطاف. ونرحب بالإسهامات التي تقدمها جميع الوفود الجالسة حول هذه الطاولة. وأخيرا، نرحب بحقيقة أنه اتخذ قرار بعمل شيء ما للمساعدة على التخفيف من عذاب ومعاناة شعب بأسره. وعندما أقول شعبا، أعني ببساطة الشعب الأفريقي. لأنه عندما يعاني شخص من زائير أو رواندا أو بوروندي، وعندما يفضل أن يهيم في الغابات أو أن يموت، بدلا من أن يُقتل أو يُذبح، فحينئذ نفكر ببساطة في بلدنا، غينيا - بيساو، ولكن أيضا في الجزائر وتونس وجنوب أفريقيا، إن هذا الشخص إنسان أفريقي يحتضر، وهو جزء منا. لهذا السبب نرحب بحقيقة أننا قررنا في نهاية المطاف أن نقدم مساعدتنا من أجل وضع حد لهذا البؤس الحاصل في ذلك البلد.

ونحن نشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة التي تتماشى مع المسؤوليات الملقاة على عاتقه. وهذه المسؤوليات تعطي المسؤول عن قدر الأمم المتحدة أيا كان السلطة والثقل الكامل للميثاق. ونشعر بالفخر لأن أفريقيًّا يوجه مصير الأمم المتحدة في هذه الأوقات الصعبة جدا لأفريقيا.

ونشكر كذلك منظمة الوحدة الأفريقية التي اجتمعت مرات عديدة للتصدي بمسؤولية وباحترام لحقوق الإنسان للحالة السائدة في شرق زائير. ولكن عندما نقول شرق زائير، لا نعني أن ما يجري في تلك المنطقة من أفريقيا هو حالة زائيرية مجردة. فلا شك في ذلك. وهذه حالة قائمة في بلد أفريقي، ولحسن الحظ اتفقنا جميعا هنا على أن نتذكر ضرورة احترام الحدود التي ورثها عن فترة الاستعمار. وتلك الحدود كرسها رسميا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي أكد من خلال مبدأ عدم انتهاك حرمة الحدود أننا نحترم جيراننا في أفريقيا، وأننا نعيش ونتعايش بصداقة وتعاون. علاوة على ذلك، يسرنا أن ممثل زائير ذكَّرنا هنا بأن التعايش السلمي والصداقة والتعاون أمور تهيمن منذ ما يزيد على ٣٠ عاما على حياة الشعوب الشقيقة التي تعيش في تلك المنطقة من القارة الأفريقية.

ونأمل أن تنتصر في النهاية نفس روح التعايش، وتلك القيم التي تعتز بها الشعوب الأفريقية أيما اعتزاز، وأن نتمكن على أساس احترام الحدود وضرورة أن يحترم كل منا الآخر وأن نحترم نظمنا السياسية، من العمل لنرى أفريقيا خالية من البؤس الذي نأسى له جميعا.

إننا نرحب بتدخل منظمة الوحدة الأفريقية ونود أيضا في هذا المساء أن نعرب عن امتناننا لبلدان منطقة البحيرات الكبرى التي بذلت جهودا لا تكل حتى يسود الحوار والتفاهم والوئام وتصبح المبادئ الأساسية لهذه المنطقة من القارة الأفريقية.

نود أيضا أن نشكر أعضاء مجلس الأمن الذين اتخذوا زمام المبادرة بتقديم مشروع القرار هذا. وأعني بصفة خاصة وفد ألمانيا، الذي يجب أن يقال إنه اتخذ هذه المبادرة منذ حوالي ثلاثة أسابيع. وأعني أيضا الوفد الفرنسي الذي سعى، في إصرار وذكاء، إلى أن يذكرنا بالإنسانية التي تجمع بيننا. ونود بطبيعة الحال أن نشكر حكومة كندا التي، كما ذكرنا من قبل، كانت لديها الشجاعة الكافية لاتخاذ القرار السليم للقيادة وفقا لما تمليه الظروف حتى تتمكن من خدمة هدفنا المشترك وإنسانيتنا المشتركة بتقديم الإسهام الذي تستحقه الشعوب الأفريقية، تلك الشعوب المعنية، التي تضم أشقاؤنا وشقيقاتنا.

وهذا هو السبب في أننا نعتقد أنه من المهم بالنسبة لجميع الحاضرين هنا حول هذه الطاولة وجميع الذين سيتكلمون فيما بعد لا أن يقدمون مساعدتهم فحسب، بل وأن يعربوا عن تصميمهم على أن يلزموا أنفسهم بهذه القوة المتعددة الجنسيات ودعمها ليس من أجل إنشائها فحسب ولكن أيضا حتى تتمكن من الإسهام في حل المشكلة.

وأعلن هنا أن بلدي غينيا - بيساو مستعد للاشتراك في القوة المتعددة الجنسيات وفقا للشروط والأحكام الواردة في مشروع القرار، الذي سيكون من مسؤوليتنا، وفوق كل شيء، من دواعي سرورنا العظيم أن نعتمده وشيكا ونعتقد أن اعتماد مشروع القرار هذا سيسهم في التخفيف من معاناة تلك الشعوب التي توجه أنظارها كل مساء صوب نيويورك يحدوها الأمل في إيجاد حل ينهي معاناتها.

إننا نرحب باشتراك عدد كبير جدا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في مداولاتنا هذا المساء. وعندما نترك هذه القاعة في هذا المساء

(تكلم بالانكليزية)

نذكر ما قاله الكاتب الأرجنتيني جورج لويس بورخيس من أن: "كل شخص هو كل الأشخاص".

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار الذي يفوض الدول الأعضاء في القيام بعملية القوة المتعددة الجنسيات لتيسير العودة الفورية للمنظمات الإنسانية والإيصال الفعال للمعونة الإنسانية في شرق زائير وتيسير العودة الطوعية والمنظمة للاجئين والنازحين. والهدف من وراء الإجراء الذي نتخذه اليوم واضح، وهو تفادي وقوع كارثة إنسانية كبيرة.

ونظرا لحالة الفوضى السائدة في شرق زائير، فإن المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لا يمكن إيصالها دون أن نضمن الأمن الأساسي. ولذلك نعرب عن امتناننا الخالص للبلدان التي اتخذت زمام المبادرة في تنظيم القوة المتعددة الجنسيات على أساس عاجل والإسهام بقواتها في هذه العملية ونشكر بوجه خاص حكومة كندا على قرارها الشجاع الكريم بتولي قيادة العملية.

ونعتقد حقا أن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده سيوفر لهذه البلدان وللمنظمات الإنسانية الإطار اللازم لأداء المهام التي تعهدت بالقيام بها طواعية.

ويعتقد وفدي أنه، بعد معالجة أكثر المشاكل إلحاحا، سيكون على الأمم المتحدة أن تتدخل، ونأمل أن يُبث وشيكا في الشكل المناسب لوجود الأمم المتحدة.

وندرك تماما أن العملية لا يمكن أن تقضي على المصادر الأساسية للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى، فهذه المهمة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق بذل جهود مكثفة طويلة الأجل من جانب البلدان المعنية ومن جانب المنظمات الأفريقية الإقليمية والمجتمع الدولي بأسره. على أننا نعتقد أن العملية التي يوشك مجلس الأمن على إنشائها ستسهم إسهاما كبيرا في إيجاد حل مستدام يقوم على مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة حدود جميع الدول المعنية، فضلا عن احترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أن للبلدان الأفريقية دورا ذا شأن تضطلع به في جميع مراحل العملية، بدءا بالعملية الإنسانية قيد المناقشة الآن. ونرحب بنتائج مؤتمر القمة الإقليمي المعقود في نيروبي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر والدورة غير العادية للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تشكل في رأينا خطوة في ذلك الاتجاه.

ودون أن نغفل النظر إلى الصورة الأعرض، يجب علينا في هذا المنعطف خاصة أن نساعد دون إبطاء في تخفيف حدة المأساة الإنسانية في شرق زائير وأن نثبت تضامننا مع الذين يعانون من الجوع والعطش والمرض. إن مشروع القرار المعروض علينا يمهد الطريق للعمل الذي تمس الحاجة إليه.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي أن يعرب عن قلقه الشديد إزاء الأحداث الخطيرة في شرق زائير التي دفعت أكثر من مليون من اللاجئين الرونديين والبوروندييين إلى ترك مخيماتهم، الأمر الذي يهدد السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

ويرى وفدي أنه من اللازم أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة لتفادي فقد آلاف الأرواح البشرية نتيجة للجوع والمرض. وهذا يعني أنه يجب إيجاد الطرق والوسائل اللازمة لتحقيق الاستقرار في الحالة ولخلق ظروف الأمن التي تمكن من إيصال المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والنازحين في المنطقة بسبب الصراع المسلح.

وتبعا لذلك، شارك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار المعروض علينا وسيصوت مؤيدا له. ومشروع القرار هذا يأذن بإنشاء قوة إنسانية متعددة الجنسيات لتيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى المشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في شرق زائير بالإضافة إلى تيسير عودة اللاجئين إلى أوطانهم والعودة الطوعية للمشردين وذلك بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويرى وفدي أن تحقيق ذلك يتطلب من جميع الأطراف أن تعلن وقف إطلاق النار، ونناشدهم وقف جميع الأعمال العدائية فورا والبدء في أسرع وقت ممكن في إجراء الحوار السياسي اللازم بغية حسم الحالة الراهنة.

ويود وفد بلدي أن يكرر تأييده للمبعوث الخاص للأمين العام الى المنطقة وللجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، والدول المعنية، والنتائج التي أسفرت عنها القمة الإقليمية للبلدان الأفريقية التي عقدت في نيروبي يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وفي الوقت نفسه، نود أيضا أن نرحب بالعرض المقدم من حكومة كندا والحكومات الأخرى لتقديم أفراد ومعدات لإنشاء

القوة المتعددة الجنسيات الموصوفة في مشروع القرار.

ويود وفد بلدي كذلك أن يشدد على الحاجة الملحة للدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل بحث مشاكل منطقة البحيرات الكبرى وإيجاد حلول دائمة لها.

وختاما، يرى وفد بلدي أن مشروع القرار هذا ينص على أهداف مناسبة نظرا لأنه يركز على تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين وذلك بوزع قوة محايدة وبتأييد وضع خطة عمل من شأنها أن تخفف حدة التوتر في المنطقة وتضمن العودة الطوعية للاجئين الى أوطانهم.

السيد فرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يستجيب مجلس الأمن اليوم لنداء من أجل المساعدة صادر من منطقة تعاني منذ فترة طويلة جدا من حالة ديست فيها الكرامة الإنسانية بالأقدام، وانتهكت فيها حقوق الإنسان، وحرم فيها كل الناس من أبسط حقوقهم الأساسية - كالحق في الحياة والغذاء والمأوى؛ منطقة يموت فيها الرجال والنساء والمسنون والأطفال من الجوع والعطش والمرض؛ منطقة فتحت عليها أبواب جهنم، وأصبحت جموع غفيرة من الناس يئنون من العذاب وينتظرون إشارة أو تحركا يمكن أن يوفر لهم قدرا من الأمن والراحة لكسر سلسلة العنف الأعمى المطبق عليهم.

اليوم يستجيب مجلس الأمن لتلك الرسالة التي تحمل صرخات أبناء شرق زائير "انقذوا أرواحنا"، وهي صرخات تضعف بشكل متزايد مع كل يوم يمر، ويرفض المجلس أن يبقى صامتا أمام تلك المأساة التي تتكشف أحداثها يوما بعد آخر. إننا نقرر اليوم ما إذا كان سيتم وزع قوة المساعدة الإنسانية، وهي قوة ينبغي قبل أي شيء آخر أن تكون قوة سلام حقيقية. والهدف الذي نفكر فيه جميعا هو أن نوفر إغاثة ومعونة إنسانية للسكان المعرضين للخطر في تلك المنطقة.

وتشعر إيطاليا بسرور خاص إزاء القرار الذي يستعد مجلس الأمن لاتخاذه. ومنذ بدء مداولات المجلس بشأن هذه القضية ونحن نسوق الحجج من أجل الوزع المبكر لقوة متعددة الجنسيات، ونقدم مساهمة نشطة في كل مرحلة من مراحل المناقشة. وبدأنا العمل الدبلوماسي مع البلدان المعنية مباشرة. وقمنا بحثهم على اختيار طريق الحوار. وقلنا مرارا وتكرارا إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يبقى صامتا، ويسمح، بسلبيته، بظهور حالة أشبه بجحيم حقيقي أمام أعيننا. إننا نعمل الآن، ونعمل بشكل فعال لمواجهة حالة الطوارئ الإنسانية بكل جوانبها الصعبة. دعوني أضيف الى ذلك أن الطائرات الإيطالية تقف على أهبة الاستعداد للطيران الى مطارات المنطقة لنقل إمدادات الإغاثة التي توجد حاجة ماسة إليها.

إننا نوافق أيضا على الحاجة لأن ننفذ بأسرع ما يمكن خطة ذات مصداقية تسمح بالعودة الطوعية - وأؤكد على كلمة "الطوعية" - للملايين من اللاجئين الى أوطانهم. غير أنه لكي يتحقق هذا، لا بد لنا من أن نحصل على تعهد قوي ومخلص من بلدانهم الأصلية. إننا لا يمكن ولا ينبغي أن نجبر اللاجئين على العودة الى مكان قد لا يجدون فيه الظروف الضروية للعيش عيشة طبيعية. غير أننا نأمل في أن يسود العقل على الاعتبارات الأخرى، وأن يتسنى التوصل بسرعة الى حل دائم لهذه المشكلة الهائلة.

وفي هذا الصدد، نجد دلائل مشجعة من التقارير الأولى التي نتلقاها عن وجود عدد من اللاجئين الذين هم في طريقهم الى أوطانهم. ويحدونا أمل قوي بأن يستمر هذا الاتجاه.

إن العمل الذي نقوم به اليوم يجب أن يمثل مرحلة جديدة من التعاون في إيجاد سبيل للخروج من حالة عدم الاستقرار التي أثرت على منطقة البحيرات الكبرى في السنوات الأخيرة دعونا نتصدى لهذه المهمة، فإنها ستكون مهمة صعبة وكثيرة المطالب. ومع ذلك، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن الحوار يجب أن يكون العنصر الرئيسي في هذا الجهد. وبالتالي، فإننا نكرر التأكيد على اقتناعنا الراسخ بضرورة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشكل عاجل للسلام والأمن، والأهم من ذلك للتنمية، في منطقة البحيرات الكبرى وذلك لإيجاد حلول فورية وحاسمة للقضايا الكثيرة التي تنتظر الحل وفي مقدمتها قضية اللاجئين.

وباقتناع مخلص، ستصوت إيطاليا تأييدا لمشروع القرار الداعي الى وزع قوة المساعدة الإنسانية في شرق زائير. فتخفيف معاناة السكان المدنيين واللاجئين من المسائل ذات الأولوية القصوى. لقد تم بالفعل تبديد وقت أكثر من اللازم.

ومما يبعث على الارتياح أن العملية التي نقوم بتنظيمها اليوم ستكون ذات أغراض إنسانية بحتة، وستستبعد المهام الأكثر طموحا، مثل التدخل بين أطراف الصراع. وسيكون الإطار الزمني للعملية محدودا وموضوعا على نحو يسمح بالتنفيذ الكامل لأهدافها الإنسانية.

وسيتعين على هذه القوة أن تعمل بموافقة منظمة الوحدة الأفريقية والحكومات المعنية. وستكون متوازنة في تكوينها من أجل أن تمثل المجتمع الدولي بأسره. وينبغي ألا يكون لأي بلد دور مهيمن، وأن تكون هذه القوة معبرة عن التزام المجتمع الدولي برمته، وخصوصا مجموعة واسعة متنوعة من البلدان الأوروبية والأفريقية ومن الولايات المتحدة أيضا. ودعوني أعرب هنا عن خالص تقدير حكومة بلدي لحكومة كندا التي قبلت أن تكون في الطليعة وأن تكفل قيادة هذه العملية.

وستشترك إيطاليا في هذه القوة كمساهم هام بقوات. والتزامنا هذا، الذي يعقب التزامات كثيرة وفت بها إيطاليا في حالات نشأت فيها الحاجة الى المساعدة الإنسانية، نأمل أن يؤدي الى مساعدة أهالي هذه المنطقة. وهذا هو شاغلنا الرئيسي الصادق.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بممثلي زائير ورواندا وبوروندي في هذا المجلس وهو ينظر في بند يؤثر بشكل مباشر على الواقع في أوطانهم، في مناقشة أعتقد أنهم جميعا كانوا يفضلون ألا تصبح لازمة.

وفي مواجهة مأساة إنسانية كالمأساة التي تتكشف أحداثها في شرق زائير، نجد أن القرار الذي أوشك مجلس الأمن على اتخاذه يتسم بأقصى درجة من الإلحاحية، وهذا ما قاله متكلمون آخرون. ويبدو أن من المهم أن نبدأ بالتعبير عن الشكر. يود وفد بلدي أن يشكر أولا الأمين العام الذي أحاطنا علما بصفة مستمرة بكل ما يستجد في الحالة في المنطقة، بل إنه اقترح الصيغة التي سنعتمدها اليوم. ونود أن نشكر أيضا السيدة أوغاتا، التي قامت قبل ثلاثة أسابيع، كما ذكَّرنا سفير غينيا - بيساو، بزيارة مجلس الأمن، وقبل مغادرة المجلس قالت بضع كلمات لا يزال صداها يتردد في ذاكرتي. لقد قالت: "افعلوا شيئا. افعلوا شيئا حتى لا يضطر العاملون معي الى ترك شرق زائير". ونشكر حكومة ألمانيا التي اقترحت أصلا أن يناقش مجلس الأمن هذا الموضوع، وحكومة فرنسا التي قدمت مبادرة محددة وكانت من المشتركين في تقديم القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦).

وبصفة خاصة جدا، تود حكومتي أن تشكر حكومة كندا على مبادرتها الرامية إلى تنسيق الجهود المؤدية إلى إنشاء ووزع وقيادة قوة متعددة الجنسيات للمساعدة الإنسانية في زائير ومما يشرف كندا كذلك تعيين الأمين العام سفير كندا، ريمون كريتيان، كمبعوث خاص إلى المنطقة. ونود أن نشكر كذلك جميع البلدان التي أبدت حتى الآن اهتمامها بالاسهام في تلك البعثة وهي بلدان هامة لديها الوسائل اللازمة ولدى بعضها قدرات على القيام بالعمليات لا تملكها كل أعضاء الأمم المتحدة. هذه يشرفها أنها مستعدة لتعريض مواطنيها للمخاطر - سواء منهم الموظفون والجنود - في هذه العملية. إن البلدان التي أبدت رغبتها في المشاركة في البعثة تشمل بلدانا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كالأرجنتين والبرازيل، وهو أمر أود أن أنوه به.

وأخيرا لا يمكن أن يفوتني الاعتراف بالعبء الثقيل الذي كان على زائير تحمله في السنوات الأخيرة نتيجة لعدد اللاجئين إلى أراضيها، لأسباب لا تستطيع التحكم فيها.

إن مجلس الأمن يضطلع اليوم بمسؤولياته. فبفضل القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦) ومشروع القرار الذي سوف يعتمد اليوم، يتحول المجلس من مراقب مهتم إلى مشارك مباشر، مستعملا سلطاته بموجب الميثاق لمعالجة أزمة إنسانية واسعة النطاق يملك الوسائل للتصرف فيها، ويجري الآن إعمال تلك الوسائل.

إن المأساة التي يواجهها المشردون واللاجئون الذين هربوا من المعسكرات ومن المواجهات في شرق زائير

قد أجبرتنا على التصرف بأسرع ما يمكن. والواقع إننا لا نعرف اليوم كم عدد الموتى وكم عدد الجرحى وهل نحن نواجه - كما قال الأمين العام قبل بضعة أيام - إبادة جديدة للأجناس سببتها في هذه المرة غوائل المجاعة والأمراض.

وبعد أن رحب مشروع القرار، الذي نحن بصدد اعتماده، بعروض دول أعضاء بشأن إنشاء قوة متعددة الجنسيات لأغراض إنسانية، يذكر المشروع أن المجلس، عاملا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع الأمين العام بالقيام بالعملية الإنسانية. إن مشروع القرار هذا يمكن أن يكون قرارا تاريخيا. فهو يحاول عدم تكرار ما حدث في الماضي من انعدام تحرك المجلس إزاء رواندا، أو عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبت في الصومال. إن مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم كان من المستطاع اعتماده في وقت سابق، ليس هو يوم الجمعة الماضي فقط بل قد يكون الشهر الماضي أو العام الماضي. ومشروع القرار حسن التوقيت ولازم اليوم بسبب الأزمة القائمة الآن. بيد أن مشروع القرار هذا جاء متأخرا ويبرهن مرة أخرى عن الصعوبة الكبيرة التي يلاقيها المجتمع الدولي في المعالجة الوقائية للبنود الواردة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ويعتقد وفدي أنه من الأهمية بمكان تكرار ما جاء في القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦) من الإشارات إلى تكاليف العملية. إن هذه التكاليف ستغطيها الدول المشاركة وإسهامات طوعية أخرى وسوف يتيح ذلك - مع صندوق استئماني من الاسهامات الطوعية - للدول الأفريقية أن تشارك في القوة المتعددة الجنسيات، وهي مشاركة ترى شيلي أنه لا غنى عنها مطلقا.

ويضاف إلى ذلك إننا - باعتماد مشروع القرار هذا - إنما نستجيب للطلب الذي وجهه إلى مجلس الأمن الزعماء الأفارقة الذي اجتمعوا في نيروبي برئاسة الرئيس موي، رئيس كينيا. وتبعا لذلك فإن هذا القرار ينبغي أن ينفذ في تنسيق وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية وحكومات بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ونحن نرى أن موافقة حكومة زائير على البعثة التي يصدر لها الإذن كانت أمرا حاسما بصفة خاصة، لأن البعثة سوف تنشر في أراضيها.

ويكرر وفد شيلي أن مهمة البعثة الأشد إلحاحا ستكون الحيلولة دون مزيد من تدهور الحالة الانسانية وتوفير الأمن لآلاف الناس الهاربين حتى يستطيعوا الوصول إلى مناطق محمية يستطيعون أن يجدوا فيها الطعام والماء والدواء. وبذلك تقوم البعثة بتمكين الوكالات الإنسانية - سواء التابعة للأمم المتحدة والتابعة للمنظمات غير الحكومية - من مساعدة هؤلاء الناس على سد رمقهم.

ولكن، كما قال متكلمون سابقون، فمن الواضح أن وجود حشد من اللاجئين في زائير الشرقية هو من الأسباب الرئيسية للأزمة في المنطقة. ولذا فإن مشروع القرار يسعى أيضا إلى تحقيق هدف آخر، هو تسهيل إعادة المهاجرين إلى ديارهم على أن تكون عودتهم طوعية ومنظمة. فإذا كان ذلك قد بدأ فعلا، كما قال ممثل رواندا، في ظروف يتوفر فيها الأمن، فهذا شيء حسن، لا يمكن إلا أن يرضي أهداف المجتمع الدولي. وبهذه الطريقة يستطيع مواطنوا رواندا أن يشرعوا في العيش بعضهم مع بعض من جديد، وهو ما نريده كلنا.

ولا بد أن نذكر بأن القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦) يتضمن بعض الأحكام البالغة الأهمية في هذا الصدد التي تكمل ما سنعتمده اليوم. فالقرار يطلب إلى الأمين العام أن يقوم بعد التشاور مع مبعوثه الخاص بوضع مفهوم للعمليات وإطار لفرقة عمل إنسانية، لأهداف منها مساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في إعادة توطين اللاجئين الطوعية في بلدانهم الأصلية بما في ذلك إنشاء ممرات للأغراض الإنسانية.

ومما لا يخفى على أحد أن الأزمة الراهنة في شرقي زائير ليست حدثا معزولا عن غيره وإنما هي ترتبط ارتباطا أساسيا بالأحوال السائدة في بلدان أخرى من منطقة البحيرات الكبرى. وقد تكون مشكلة اللاجئين العنصر الأساسي الذي يربطها بعضها ببعض ولا يمكن التوصل إلى حل دائم لحالة اللاجئين إلا عندما تمكنهم الظروف السياسية - والأمنية - في رواندا وبوروندي وزائير وغيرها من البلدان التي قد يختارون البقاء فيها - من العودة إلى أماكنهم الأصلية. وهذا يجعل من الضروري على كل الزعماء الإقليميين، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي أن يدرسوا معا مختلف المشكلات في المنطقة وأن يلتمسوا الوسائل لتحقيق

حل نهائي متفق عليه. وسيكون ذلك ممكنا بعقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى كما اقترحت فرنسا قبل وقت قصير، ومن المهام العاجلة للمبعوث الخاص للأمين العام أن يحدد مع منظمة الوحدة الافريقية وقادة المنطقة طرائق عقد هذا المؤتمر.

ومع هذا الأمل وهذه الرغبة والإرادة في عقد مؤتمر إقليمي مفيد، يخطر على البال سؤال. فعندما ننوه بالحالة الداخلية في البلدان، يحق لنا أن نتساءل عما إذا كان قادة الفصائل يودون التوصل إلى حل سياسي للمشكلات القائمة في المنطقة، أم أنهم يتكلمون فقط عن السلام وهم يستعدون لتحقيق أهدافهم النهائية بالقوة والعنف.

إنني أؤمن أن التوصل إلى حل سياسي حقيقي لن يتحقق إلا إذا توافرت الشجاعة لدى الزعماء على مصافحة أعداءهم المزعومين. ودون توافر الشجاعة الأدبية من جانب القادة المتحاربين داخل كل بلد، لن يحقق حل سياسي . وهذا ما يعلمه لنا التاريخ، وبغير هذه الشجاعة الأدبية ستظل المناقشات مستمرة حول هذا الموضوع في مجلس الأمن. وليس هناك شك في أن المجتمع الدولي يريد مساعدة منطقة البحيرات الكبرى ولكنه لن يستطيع أن يساعد الا الذين يرغبون في أن يمسكوا التاريخ بأيديهم وأن يدفعوه قدما، لا الذين يعيشون شكوك ووساوس وريبة الماضي، ولكن الذين يؤمنون بإمكانية تشكيل منطقة للبحيرات الكبرى يعيش فيها الجميع في سلام. ولا تكون الحياة فيها مجرد استمرار للحالة الراهنة. والأمر يتطلب مستوى من الشجاعة لم نره حتى الآن من القادة.

وفي الختام أود أن أقول أن شيلي تشعر أنها قريبة من أفريقيا وبلدان منطقة البحيرات الكبرى، كما أوضحنا اهتمامنا من قبل ببوروندي ، وبالرغم من بعدنا جغرافيا ، فليس هناك بعد في مشاعرنا أو بعد في تضامننا أو اهتمامنا السياسي بالسعي إلى إيجاد حل إقليمي. ورغم أن الوسائل المتاحة لنا متواضعة، فإننا نرغب في أن نقدم إسهاما إنسانيا لتنفيذ مشروع القرار المعروف علينا لأننا نؤمن بإن إسهامنا رمز لشعورنا بقربنا من المنطقة. كما أنه يدلل على كيفية تفهمنا لمسؤولياتنا في مجلس الأمن.

السيد لافروف **(الاتحاد الروسي)** (ترجمة شفوية عن الروسية): يشعر الاتحاد الروسي بقلق عميق إزاء المأساة الإنسانية التي تتكشف أحداثها في شرق زائير، والخسارة الكبيرة في الأرواح الإنسانية، والتشرد المفاجئ لما يقرب من ١,٥ مليون من الرونديين والبوروند يين اللاجئين وعشرات الآلاف من الزائيريين الذين وجدوا أنفسهم وقد انقطعت عنهم المعونة الخارجية. وتهدد الحالة بالتفاقم إلى صراع عسكري إقليمي سيقضي على كل الآمال باستعادة السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وروسيا، شأنها شأن أعضاء مجلس الأمن الآخرين، تطالب بإلحاح جميع الأطراف المتقاتلة بوقف الأعمال العدائية فورا والدخول في حوار سياسي والامتناع عن أية أعمال قد تؤدي إلى تفاقم الأزمة. وتتمثل مهمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته في تعزيز المصالحة والاستقرار بكل السبل الممكنة في هذه المنطقة وضمان وصول المساعدة الإنسانية اللازمة إلى سكانها المعذبين. وروسيا، بدورها، تواصل بنشاط تقديم مثل هذه المساعدة بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

ولكن الأولوية الرئيسية الآن هي بالطبع تنفيذ التدابير الإنسانية الطارئة لانقاذ أرواح مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين وتشجيع عودتهم الطوعية المنظمة إلى ديارهم. وهذا بالتحديد ما كان ينظر فيه مجلس الأمن في غضون الأيام القليلة الماضية. وكان حل هذه المهمة العاجلة أيضا هدف القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦) الذي اعتمده المجلس قبل اسبوع. انه لم يلق الضوء بوضوح فحسب على جميع العوامل السياسية التي لا غنى عنها، ولكنه وافق في الواقع على نفس مفهوم إرسال قوة متعددة الجنسيات إلى شرق زائير. وذلك القرار، الذي أوضح النهج المسؤول لمجلس الأمن إزاء هذه الحالة الطارئة، ساعد على التعجيل بتشكيل القوة المتعددة الجنسيات. والآن، بعد أن تحددت بوضوح بارامترات، وصيغة وولاية ومقاصد هذه العملية، فإن الخطوة المنطقية التالية هي اعتماد مشروع القرار الجديد على أساس النص المقدم، الذي سيأذن فورا بوزع القوة.

وأود أن أشيد بحكومة كندا، إشادة هي جديرة بها فقد تعهدت بقيادة القوة المتعددة الجنسيات، متحملة

عبئا صعبا من المسؤولية في تنفيذ هذا العمل الإنساني المعقد جدا وأود أيضا أن أشيد بالدول التي أعربت بالفعل عن استعدادها للمشاركة في هذا العمل.

ونحن واثقون بأن القوة المتعددة الجنسيات ستعمل في تنفيذ هذه الولاية، بدون تحيز، وستتعاون مع الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والمنظمات الإنسانية ذات الصلة، وستبلغ مجلس الأمن بانتظام عن سير العملية. ونتوقع أن تقدم جميع البلدان المعنية في المنطقة دعمها الكامل لأعمال القوة المتعددة الجنسيات وستتعاون عن كثب معها ومع الوكالات الإنسانية من أجل التخفيف من معاناة الآلاف من الناس.

ونعتبر أن من الأهمية من جميع الجوانب أن يكون مشروع القرار قد نص على المشاركة الملموسة للقوات الأفريقية. وإذا اقتضى الأمر، ستمول هذه المشاركة من الصندوق الاستئماني الطوعي المنشأ من جانب الأمين العام. ونولي أيضا أهمية كبرى لأن يؤكد مشروع القرار مرة أخرى الحاجة العاجلة لعقد مؤتمر دولي للسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لضمان الحل السياسي الشامل لمشاكل المنطقة.

وإن عملية القوة المتعددة الجنسيات محددة الوقت. وبعد ذلك سيتعين على مجلس الأمن أن يبت في تدابير إضافية. والحكم مسبقا على هذه الإجراءات بأية طريقة هنا والآن سيكون سابقا لأوانه. ويجب ألا ننسى التجارب المريرة في حالات ماضية عديدة، عندما لم يجر وضع التفاصيل الدقيقة للتحول من قوة متعددة الجنسيات إلى عملية للأمم المتحدة، مما أدى في بعض الأحيان إلى عواقب مأساوية. وفي حالات أخرى على سبيل المثال رفضت فكرة "نقل الشعلة" من قوة متعددة الجنسيات إلى عملية للأمم المتحدة رفضا باتا. ولتفادي الأعمال السيئة الإعداد والمعايير المزدوجة يجب أن يتمهل مجلس الأمن قبل انخراطه، بل يجب عليه في كل مرة أن يدرس، بشعور كامل بالمسؤولية، إمكانية اعتماد قرار أو أكثر في ضوء توصيات الأمين العام، والحالة الحقيقية، وبالطبع، في ضوء مواقف الأطراف المعنية مباشرة. ومن ذلك المنظور بالتحديد يفهم وفدنا الفقرة ١٢ من المنطوق،

وعلى أساس هذا الفهم، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بحزن كبير ينظر العالم مرة أخرى ويشاهد مأساة تتكشف أحداثها في أفريقيا الوسطى. ولا يمكن لأي منا أن ينسى الصدمة والهلع من الشقاق في رواندا في عام ١٩٩٤، حيث قتل مئات الألوف من الناس الأبرياء في الكنائس وباحات المدارس وفي دورهم. وقد فر ملايين اللاجئين من العنف وعبروا الحدود إلى زائير وتنزانيا. ومات الآلاف في المخيمات التي نُصّبت على عجل إلى أن يتمكن المجتمع الدولي من جلب الماء والغذاء والدواء. والموجة الجديدة من الاقتتال في الأسابيع القليلة الماضية دفعت مرة أخرى بمعظم اللاجئين والمشردين إلى أن يهيموا على وجوههم هربا من الخطر والحرمان، وسدت الطريق على وصول العون الإنساني إليهم. إن محنتهم ملحة.

والمجتمع الدولي جاهز، كالعهد به، لتقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها - أي المدنيين الأبرياء الذين أطبق عليهم القتال والمخاوف. في الأسبوع الماضي اعتمد مجلس الأمن قرارا وضع حجر الأساس لرد دولي سريع وفعال. وفي غضـــون ذلـــك، ما فتئ المبعوث الخاص للأمين العام ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يعملان في سبيل تهدئة الحالة وإسداء المعونة للاجئين. وهبت عدة أمم لرسم خطط منسقة لتشكيل قوة إنسانية مؤقتة، تحت زعامة كندا، للسماح باستئناف المعونة وعودة اللاجئين إلى أوطانهم.

لكن تعقيدات الحالة في شرق زائير، التي تنتشر فيها جماعات مسلحة متعددة الانتماءات وبيئة سياسية مقلقلة، تتطلب تحضيرات حصيفة. إن الولايات المتحدة تدعم الحكومة الكندية بقوة في مبادرتها بأن تقود قوة متعددة الجنسيات تضطلع بالمهمة المزدوجة المتمثلة في السماح بتسليم المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين في الأزمة الحالية، وفي تيسير عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم الأصلية. ونرحب بعروض الأمم من شتى أرجاء العالم للمشاركة في القوة المتعددة الجنسيات التي يأذن مجلس الأمن بتشكيلها بموجب مشروع القرار هذا، مثلما نرحب بعروض المساعدة الإنسانية العديدة.

إن الحل الطويل الأجل يتمثل في العودة الطوعية للاجئين إلى أوطانهم، وللحيلولة دون تكرار هذه المأساة الإنسانية، ينبغي للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى رواندا أن يكون في مقدورهم القيام بذلك. وفي نفس هذه اللحظة التي نتكلم فيها، ربما يكون مئات الآلاف قد بدأوا أخيرا باغتنام هذه الفرصة. إننا نرحب بهذا التطور ونرجو أن يستمر. ولقد اتخذت حكومة رواندا خطوات محمودة وقدمت تعهدات إضافية لضمان أمن اللاجئين، وما فتئت تعمل يدا بيد مع وكالات الإغاثة الدولية لمساعدة اللاجئين حال عودتهم. وإننا نجري مشاورات مع حكومات بلدان المنطقة بشأن الترتيبات اللازمة للوزع المحتمل لقوات الولايات المتحدة.

وتعمل الولايات المتحدة بصورة وثيقة مع الحكومة الكندية وغيرها ومع وكالات الأمم المتحدة وأوساط الإغاثة الإنسانية لتقرير ما هي بالضبط متطلبات الإغاثة الإنسانية وكيف يتسنى لنا أن نشترك بأنفع صورة ممكنة في الجهود الإنسانية هذه، ونيسر العودة المنظمة والناجحة للاجئين. ورغم أنه تم إحراز بعض التقدم الملموس، فهناك مسائل معلقة، تتصل بتنظيم البعثة وطريقة أدائها مهمتها، ما زال يتعين إيجاد حلول لها. إن الجهد معقد ومتشعب، وأعمال التخطيط لعملية مناسبة تعقب القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات يجب أن تبدأ على الفور.

وإننا نحيي المبعوث الخاص للأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية وزعماء دول المنطقة، والاتحاد الأوروبي والوسطاء الآخرين على الجهود التي يبذلونها لمعالجة المشاكل السياسية الكامنة وراء الأزمة التي يتعين حسمها قبل أن يتسنى للمنطقة أن تنعم بالسلام والاستقرار. ونحث الأطراف كافة في المنطقة أن يكفوا عن الأعمال العدائية التي يوجهها بعضهم ضد البعض الآخر، وأن يتعاونوا مع جهود الوساطة ويسمحوا بتدفق المساعدات الإنسانية، ويساندوا العودة الآمنة للاجئين. ونحث كل الأطراف أيضا على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المفوضة بالقضاء في أمر الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بالنيابة عن وفد أندونيسيا.

إن الحالة على الطبيعة في شرق زائير ما زالت تتدهور. وإن المحنة التي يمر بها ما يزيد على مليون لاجئ عانوا من قبل الفظائع والجوع والعطش والظروف المزرية تتطلب إجراء فوريا من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، تثني أندونيسيا ثناء عاطرا على الإجراء السريع الذي اضطلع به زعماء المنطقة، حسبما يتجلى في البيان الصادر عن مؤتمر قمة نيروبي المعقود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ تدبيرا اليوم لتفادي وقوع كارثة إنسانية قد يترتب عليها آثار خطيرة على استقرار وأمن منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

ومن الضروري إقامة وقف لإطلاق النار بغية إنهاء العنف وبالتالي تسهيل التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع. كما نطلب إلى مختلف الحكومات المعنية في تلك الأقاليم أن تسمح بحرية وصول منظمات الإغاثة الإنسانية لتمكينها من توزيع الغذاء وتقديم الرعاية الطبية للاجئين المتناثرين والأشخاص المشردين داخليا. وهذا هو الإطار الذي يؤيد فيه وفد بلدي، عملا بالفقرة ٨ من القرار ١٠٧٨ (١٩٦٦)، إنشاء قوة متعددة الجنسيات للاضطلاع بالمهام وتسهيل العودة الطوعية والمنظمة للاجئين والأشخاص المشردين إلى أوطانهم، كما تعبر عن ذلك بوضوح الفقرة ٣ من مشروع القرار الحالي. وتشيد أندونيسيا بكندا على قرارها الحميد باتخاذ زمام المبادرة لإنشاء القوة المتعددة الجنسيات وقيادة العملية.

ولقد جرى الكثير من النقاش بشأن ولاية هذه العملية ومصادرها ونطاقها. ولقد علمت التجارب السابقة المجتمع الدولي أن يلتزم جانب الحرص إزاء المشاركة في نزاع ما، دون توافر رؤية واضحة، بالرغم مما يخالجه من نوايا إنسانية. ويبدو أن الدور الحالي للقوة المتعددة الجنسيات، كما يجري تحديده، هو للتصدي لهذا الشاغل بإنشاء ولاية واقعية ولها هدف محدد. وينبغي أن تتوفر لهذه القوة الوسائل التي تكفل لها الدفاع عن نفسها وحمايتها بالإضافة إلى موظفي الإغاثة الدوليين. ولقد يكفي الإطار الزمني المحدد بأربعة شهور للتغلب على مرحلة الطوارئ في الأزمة. وينبغي أيضا معالجة الإبعاد الأخرى للنزاع، إذا أريد التوصل إلى حل دائم، إلا أنه ينبغي دراستها في المرحلة التالية من العمليات.

وفي إطار التوصل إلى حل دائم وشامل للصراعات في المنطقة، لم يعد يمكن تأجيل عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي لهذا المؤتمر أن ينعقد بمشاركة جميع الحكومات المعنية وتحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، حسبما ينص قرار مجلس الأمن ١٠٧٨ (١٩٩٦).

وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن اندونيسيا على استعداد للتصويت تأييدا لمشروع القرار ولمؤازرة نشر قوة مؤقتة متعددة الجنسيات في شرق زائير حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. ومع ذلك، نود أن نؤكد على أن مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية لزائير ينبغي الحفاظ عليها طوال عملية القوة المتعددة الجنسيات.

وختاما، نود أن نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص، السفير ريموند كريتيان، على جهوده التي لا تكل وإسهاماته الإيجابية في سبيل إيجاد حل للأزمة الحالية في منطقة البحيرات الكبرى.

والآن أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/943.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت كانت ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦).

تلقيت لتوي رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة ونصها كما يلي:

"بالإشارة إلى المناقشة المتعلقة بالحالة في شرق زائير، يشرفني أن أبلغكم بأن البرازيل كانت تعتزم أن تكون من المشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/943".

وستصدر الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1996/949.

لم يعد هناك متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.